ظاهرة الدولة الفاشلة في إفريقيا، بين العجز المحلي والاستغلال الخارجي، دراسة حالة الصومال

The failed state phenomenon in Africa between local failure and external exploitation. Case study: Somalia

د. غازلي عبد الحليم (*)

الملخص:

تستعرض هذه الدراسة الأدبيات التي تناولت مفهوم "الدولة الفاشلة"، إلى جانب الأسباب الرئيسية التي جعلت من بعض دول القارة الإفريقية أول المتصدرين لقائمة الدول الفاشلة في العالم. سنناقش سر تسرع الدول الغربية في وصف أغلب الدول الإفريقية بالفشل، دون مراعاة الاختلافات القائمة بينها، وكذلك الأهداف غير المعلنة من وراء توظيفها المتزايد لهذا المفهوم. ومن خلال تسليط الضوء على ظاهرة الدول الفاشلة، سأحاول أن أثبت أنه لا يمكن استخدام المصطلح في حد ذاته، كمعيار يعتمد عليه في تقييم الواقع السياسي والاقتصادي للدول الإفريقية في الماضي والحاضر. في الأخير، اخترت نموذج دولة الصومال، كأهم حالة تنطبق عليها مواصفات الدولة الفاشلة، وتتضح فيها بصورة جلية السياسات الغربية تجاه هذا النوع من الدول، والآثار المترتبة على دولة الصومال جراء هذه السياسات من جهة ثانية.

الكلمات الدالة: الدولة الفاشلة –إفريقيا جنوب الصحراء –الصومال –الولايات المتحدة –أوروبا.

Abstract:

(*)– أستاذ محاضر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3

La présente étude traite la notion controversée de «l'État défaillant», ainsi que les principales raisons qui ont contribué à mettre certain pays africains à la tête du classement des États en déliquescence dans le monde. Elle aborde également les raisons qui poussent les pays occidentaux à classer la plupart des pays africains comme étant des pays en défaillance, sans prendre en compte les différences qui existent entre ces pays. Cette étude aura donc pour but, de prouver que ce terme ne peut en aucun cas être utilisé comme un critère fiable pour évaluer la triste réalité dont ces pays font face. En dernier lieu, j'aborderai le cas de la Somalie comme étant le pays le plus touché par ce phénomène.

Mots clés : États défaillants -Afrique Subsaharienne –Somalie -États-Unis - Europe.

مقدمة:

عُرفت السنوات العشرين الماضية منذ نهاية الحرب الباردة بعصر "الدول الفاشلة". وقد بدأ هذا الاتجاه في وقت مبكر سنوات التسعينات، عندما تفشت ظاهرة انهيار الدول وتزايد العنف الداخلي فيها، منذرة بحالة من "الفوضى العالمية الجديدة"، على حد تعبير الدبلوماسي البريطاني "ديفيد هاناي" David Hannay.[1] ذلك أنه لم يعد غياب الاستقرار الإقليمي، في أشكال مختلفة من النزاعات المسلحة، إلى جانب المعضلات الأخرى كالمديونية، الجوع، الفقر والتخلف، سوى مؤشرات دالة على حالة الهشاشة التي أصبحت تتميز بها الكثير من الدول الإفريقية.[2] والأخطر من هذا هو

---

[1]- Stewart Patrick. «Failed states are mainly a threat to their own inhabitants. We should help them anyway. » **Foreign Policy**, Jul/Aug 2011, Issue 187, P. 55. Available at: http://www.foreignpolicy.com/articles/2011/06/20/the_brutal_truth

[2]– تعد التكلفة البشرية للنزاعات في الدول الضعيفة أو الفاشلة في إفريقيا الأعلى مقارنة بمناطق أخرى من العالم. فقد تسببت صراعات مثل التي نشبت في السودان، إثيوبيا وموزمبيق في حصد أرواح ما بين خمسمائة ألف إلى مليون ضحية؛ وكذلك الأمر بالنسبة للنزاعات التي عرفتها أنغولا، رواندا، سيراليون، ليبيريا وأوغندا. ما زاد من حجم هذه الأرقام هو تزايد النزاعات الداخلية في المنطقة عكس ما كان عليه الأمر أثناء الحرب الباردة، حيث لم تعد الحرب بين الدول هي الميزة الغالبة. وبينما منذ عام 1989 لم يتعد عدد النزاعات بين الدول نزاعين اثنين. فانه على النقيض من ذلك، كان هناك 32 نزاعا داخل الدول (نزاعات داخل الدول ولكن غالبا ما تتم بإيعاز ومشاركة خارجية) في عام 2006. وهذا ما يؤكد أن الصراع

أنها باتت تقدم –من طرف بعض الجهات الدولية–على أنها مشاكل طبيعية وداخلية أو مشاكل أصيلة وخاصة بالقارة الإفريقية.

لذلك بات مفهوم الدولة الفاشلة يلقى اهتماما كبيرا في الآونة الأخيرة، كمؤشر يتم من خلاله توصيف السياسات المتبعة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة في بلدان الجنوب، بل وملاصق لمفهوم الدولة الإفريقية. والأكثر من ذلك هذا الواقع أصبح يعني، بالنسبة للكثيرين، أن فشل الدول الإفريقية الواحدة تلو الأخرى، –من الصومال إلى سيراليون ومن السودان إلى زمبابوي–، يرجع بدرجة كبيرة إلى الظروف والأسباب الداخلية، أو إلى "الخصائص الداخلية" التي تعرفها الدول الإفريقية على نطاق واسع.

أصبحت إذن أغلب الدول الإفريقية توصف بالدول الفاشلة أو الدول المنهارة أو غيرها من التسميات التي تهدف جميعها إلى الإشارة إلى تلك الدول التي تظل تتخبط في أصناف مختلفة من الأزمات. – بدليل أنها من يتصدر في كل مرة قائمة الدول الفاشلة التي تعدها مجلة السياسة الخارجية Foreign Policy وصندوق دعم السلام Fund For Peace-. [(3)] ولذلك أصبح من الضروري تدقيق هذا المصطلح، ولما لا إعادة النظر فيه وتأصيله إن أمكن. وإعادة النظر أيضا في المعايير أو الأسباب التي تم توظيفها لتحديد مَن من الدول الإفريقية يدخل تحت طائلة هذا التصنيف. ثم ما الهدف من تعميم هذه الصفة على جل الدول الإفريقية التي تعاني من الاضطرابات والمشاكل؟ ولماذا أصبحت بعض الجهات الدولية وفي مقدمتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تعتبرها خطرا محدقا، يهدد أمنها بل والاستقرار في العالم؟

العنيف اليوم يجري داخل الدول الضعيفة والهشة وليس بين الدول. للمزيد حول هذا الموضوع يمكن مطالعة:

–Arthur. A Goldsmith. «Foreign aid and statehood in Africa. » **International Organization**, 55, 1, winter 2001, P.P. 123-148.

(3) – لتفاصيل أوسع حول هذه القائمة، يمكن تصفح موقع مؤسسة "صندوق دعم السلام" من خلال الرابط التالي:

http://library.fundforpeace.org/library/cfsir1306-failedstatesindex2013-06l.pdf

لا يهدف هذا المقال إلى تبرئة ساحة بعض الأنظمة الإفريقية التي ثبت فسادها وفشلها، ولكن القصد من وراء ذلك، هو طرح مقاربة أخرى، من خلال إبراز أهمية الدور الخارجي وتأثيره على الأوضاع في المنطقة؛ وهذا عبر دراسة الأدبيات التي تتناول مفهوم "الدولة الفاشلة"، وذلك بهدف مناقشة واقع التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية.

عادة ما نتناسى أن هذا التدخل يكون في البداية في شكل نظريات ووجهات نظر "*علمية*" تضم في طياتها أفكارا لا تقل خطورة عن أي عمل عسكري مباشر تقوم به الدول الكبرى في هذه المنطقة. هذا المجهود التنظيري يضفي مع مرور الزمن طابع المشروعية على السياسات التي تتبعها عادة الدول الغربية في إفريقيا. والأخطر من ذلك، هو أن هذا الشكل من التنظير صار يقدم المبرر للتدخل الخارجي في القارة لمعالجة الخلل الذي اتضح أن الدول الإفريقية قد عجزت عن إيجاد علاج له، من دون مساعدة الدول الغربية لها. بعد أن نجحت هذه الأخيرة في تسويق صورة نمطية للشعوب الإفريقية على أنها شعوب: "*غير عقلانية وغير ناضجة عاطفيا وبناءا عليه، ليس بمقدورها تحديد مصلحتها دون تدخل خارجي ذي خبرة.*"[4]

ينقسم هذا المقال إلى خمسة محاور. يتناول المحور الأول دراسة مفهوم الدولة الفاشلة ومختلف التعاريف والدراسات السابقة التي تناولته من قبل. ونرصد في المحور الثاني أهم الأسباب التي تدفع إلى شيوع هذه الظاهرة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء. ومن ثم سننتقل إلى تسليط الضوء في المحور الثالث على الآثار المترتبة عن هشاشة الدولة وفشلها في إفريقيا. سنناقش في المحور الرابع فكرة الوصاية الجديدة التي أصبحت تنادي بها بعض الدول الكبرى كحل لمشاكل بعض الدول في القارة والذي قد يكون في النهاية الهدف الحقيقي من وراء الاستخدام المفرط لهذا المصطلح من طرف هذه الدول.

---

(4) – Vanessa Pupavac. "Therapeutic Governance: Psychosocial Intervention and Trauma Risk Management", **Disasters 25**. N°4, 2001, p. 368. In: Caglar Dolek. «The Myth of "Failed State' in Africa: A Question on Atomistic Social Ontology?». Turkish Weekly.April 29, 2008, P. 1, http://www.turkishweekly.net/op-ed/2360/the-myth-of-failed-state-8217-in-africa-a-question-on-atomistic-social-ontology.html

(تم تصفحه في 12 جانفي 2012)

في المحور الأخير ستتناول بإيجاز النموذج الصومالي الذي يعتبر أحد أهم الحالات التي يتفق الجميع على اعتبارها دولة فاشلة أو منهارة بامتياز. سنناقش دور الدول الكبرى في تحول الصومال إلى دولة فاشلة، وحقيقة سعيها إلى إنقاذه من الوضع الذي يتخبط فيه.

I. دراسة المفهوم:

عرف مفهوم "الدولة الفاشلة" أول استخدام له في البحوث الأكاديمية في بداية سنوات 1990. حيث جاء أول استخدام لمفهوم الدولة الفاشلة سنة 1993، في مقال نشره كل من "جيرالد هيلمان وستيفن راتنر"Gerald Helman & Steven Ratner في مجلة السياسة الخارجية.[5] إذ أشار الباحثان إلى الدول الضعيفة التي أصبحت عاجزة عن تحمل مسؤولياتها تجاه مواطنيها، كذا مسؤولياتها كعضو في الجماعة الدولية. إلا أن الباحثين مع ذلك ظلوا يختلفون حول إيجاد تعريف دقيق له.

ويصف هذا المصطلح عادة الدول التي تعتبر ذات سيادة، ولكنها لم تعد قادرة على الحفاظ على نفسها كوحدة سياسية واقتصادية قابلة للحياة. بعد أن أصبحت غير قابلة للحكم تنقصها الشرعية في عيون شعوبها والمجتمع الدولي على حد سواء.[6] وهي أيضا غير قادرة على أداء وظائفها المحلية أو الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي بسبب انهيار سلطة الحكومة المركزية فيها.[7]

ومع ذلك، من المهم أن ندرك أن فشل الدولة هي حالة تتميز بالتنوع، حيث تتخذ الدول الفاشلة أشكالا عديدة ومختلفة. إلا أنه يمكن مع ذلك، التعرف عليها من خلال مجموعة من الأعراض، والتي تشمل من بين ما تشمله، الحروب الأهلية، الفساد،

---

(5) – Gerald B. Helman & Steven R. Ratner. «Saving Failed States», **Foreign Policy**, N°. 89, Winter 1992-93.

(6) – Martin Griffiths, Terry O'Callaghan and Steven C. Roach. **«International relations, the Key Concepts. »**. Second Edition, Routledge, London 2008, p. 221.

(7) Branwen Gruffydd Jones, «The Global Political Economy of Social Crisis: Towards a Critique of the "Failed State" Ideology. «, **Review of International Political Economy**, Volume 15, Issue 2, 2008, p. 180.

الانهيار الاقتصادي، البنية التحتية الفقيرة، تفشي الفقر، السيادة الضئيلة أو المعدومة للقانون، وعدم السيطرة على كل الأراضي التابعة لها، عدم الاستقرار السياسي، بالإضافة إلى التعبئة العرقية المدمرة التي تشكل عادة ميزة رئيسية في إفريقيا.[8]

كما أن ما يميز الدول الفاشلة في كثير من الأحيان، هو وجود جهات فاعلة غير حكومية تتحكم في وسائل العنف وتسيطر على الموارد والسكان. ومن ثم لا تستطيع الحكومة احتكار العنف المشروع أو توفير الخدمات العامة، وبذلك تتزايد احتمالات انهيار الاقتصاد، مما ينتج عنه المجاعة، وتدفق اللاجئين، وانتهاكات حقوق الإنسان.[9] الأمر الذي ينقل هذه الدول في هذه الحالة من خانة الدول الفاشلة إلى حالة الدول المنهارة تماما. يقول "ماكس فيبر" Max Weber حول هذا الموضوع أن الدولة يجب أن تكون المحتكر والمستعمل الوحيد للعنف. لأنه عندما لا تكون الدولة المالك والمحتكر الوحيد لوسائل العنف، كما هو الحال اليوم في الصومال، فإنها ستكون حتما في طريقها إلى الفشل.[10] لذلك يؤكد "وليام زارتمان" William Zartman بأن الدول الفاشلة هي تلك التي "*فقدت الحق في الحكم*".[11] وفي ذات الاتجاه يؤكد "ميكائيل ايجناتييف" Michael Ignatieff أن فشل الدولة "*تُشير إلى فقدانها وعجزها عن الاحتفاظ باحتكارها استخدام القوة المشروعة*".[12] الأمر الذي يفسر دخول هذه الدول عادة في دوامة النزاعات المسلحة الداخلية، في شكل نزاعات عرقية أو دينية، قد تتوسع في بعض الأحيان لتصبح إقليمية.[13]

---

[8] -Mwangi S. Kimenyi, John Mukum Mbaku, and Nelipher Moyo. Op.cit, p. 1344.

[9] -Stuart E Eizenstat; Porter, John Edward; Weinstein, Jeremy M. «Rebuilding Weak States. «Foreign Affairs, Jan/Feb 2005, Vol. 84, Issue 1, pp. 134-137.

[10] - Mwangi S. Kimenyi, John Mukum Mbaku, and Nelipher Moyo.Ibid., p. 1344.

[11] William Zartman. (ed.) «Collapsed states: The disintegration and restoration of legitimate authority.» Lynne Rienner Press, Boulder, 1995, p. 5.

[12] Michael Ignatieff. «Intervention and State Failure.» Dissent, winter 2002. http://dissentmagazine.org/article/?article=641 (تم تصفحه في 03 ديسمبر 2011).

[13] - Robert I. Rotberg. «The New Nature of Nation-State Failure».Washington Quarterly. 25:3, 2002, p. 88. In: Aidan Hehir. «The Myth of the Failed State and the War on Terror: A Challenge to the Conventional Wisdom.». Journal of Intervention And State building. Vol. 1. N° 3, November 2007, p. 321.

لقد اهتمت أدبيات العلوم السياسية والعلاقات الدولية بتحديد سبب توقف الدولة عن أداء وظائفها الأساسية. وقد وصفت الدول التي تفشل في تلبية الحد الأدنى من هذه المعايير، وبخاصة عجزها عن حماية مواطنيها من أي عدوان داخلي كان أو خارجي؛ على أنها ضعيفة Weak، هشة fragile، أو ضعيفة الأداء Poorly performing.[14] وقد وصفت الدول ذات الأوضاع الأكثر حرجا بأنها فاشلة failed وقد تصل حدة فشلها إلى درجة الانهيار التام collapse. من ناحية أخرى، يركز باحثون آخرون أمثال "فرانسيس فكوياما" Francis Fukuyama على الصلة القائمة بين الدولة الفاشلة والأثر الذي تحدثه على محيطها الخارجي. حيث يتعمد فكوياما الربط بين فشل الدولة من جهة والاستقرار الإقليمي والدولي من جهة أخرى. وعليه، فهو يحمل الدولة الفاشلة مسؤولية ما يقع من أزمات إنسانية، وموجات للهجرة والنزاعات بمختلف أشكالها في هذه المناطق من العالم. فضلا عن أن الدول الفاشلة هي في نظره أهم مصدر للمشاكل الخطيرة التي تواجه النظام الدولي اليوم مثل الفقر والإرهاب والمتاجرة بالمخدرات.[15]

ومن جهته، يركز "راكيل ومايكل ستول" [16] Rachel & Michael Stohl على جانب آخر في تعريفهما للدول الفاشلة. حيث يتم التأكيد هنا على نقطة مهمة وهي افتقار شعوب هذه الدول إلى إحساس قوي بالانتماء للأمة؛ حيث الولاء للهويات العرقية والقبلية والدينية لا يزال ينافس ولاء الشعوب للدولة الأمة. ما يزيد من خطورة هذا الوضع، هو أن هذه الدول هي ضعيفة بشكل يحول دون قدرتها على توفير الخدمات التي تضمنها حقوق المواطنة، مثل الحقوق القانونية والسياسية والاجتماعية. وغالبا ما تعجز عن الحفاظ على النظام المدني في أجزاء كبيرة من أراضيها. هذا الوضع هو

---

[14] -Torres, M., & M. Anderson. «Fragile States: Defining Difficult Environments for Poverty Reduction. » Policy Division, Department for International Development (DFID), London, 2004, p. 5. IN: Jonathan Di John. «Failed States' in Sub-Saharan Africa: A Review of the Literature» ARI 5/2011 - 14/1/2011 consulted in 22 December 2011. Available in: http://www.realinstitutoelcano.org/wps/portal/rielcano_eng/Content?WCM_GLOBAL_CONTEXT=/elcano/elcano_in/zonas_in/ari5-2011, (تم تصفحه في 01 جانفي 2012)

[15] – Francis Fukuyama. «**State Building**». London, Profile, 2004, p. 125. In: Caglar Dolek. Op.cit.

[16] (-Rachel Stohl and Michael Stohl. «Failing the Failed, the Bush Administration and Failed States.». Harvard International Review. Winter 2008, p. 57.

الذي يدفع الناس إلى اللجوء إلى الجماعات العرقية للحصول على الدعم والسند، مما يسهم في المساس بسلطة الدولة المركزية، واستقواء المجموعات المعارضة والمنافسة لها.

وعلى الرغم من تعدد واختلاف المحاولات الرامية إلى وضع تعريف للظاهرة، فهناك إجماع على بعض النقاط الأساسية في جل الدراسات الأكاديمية. ذلك أن جميعها يتفق حول وجود ثلاث محاور رئيسية يدور حولها موضوع الهشاشة وهي:

- **أولا:** فشل الدولة في بسط سلطتها على جميع أقاليمها، وهذا بعد أن أصبحت تتعرض لمنافسة شديدة من قبل جماعات عرقية أو حركات مسلحة تبسط هيمنتها على أجزاء واسعة من إقليم الدولة.
- **ثانيا:** عجزها عن توفير الخدمات لشعوبها وحمايتها من العنف الممارس ضدها أو توفير الخدمات الأساسية لكل المواطنين من دون تمييز وتلبية حاجياتهم الأساسية.
- **ثالثا:** فقدانها النسبي أو الكلي للشرعية. وهو أمر يحدث عندما تعجز الدولة عن الحصول على اعتراف بشرعيتها من شرائح كبيرة من مواطنيها أو من المجتمع الدولي على حد سواء.

هذا، وتصبح وظائف الدولة أكثر عرضة للانهيار في فترات الانتقال السياسي أو الاقتصادي، أو فترات عدم الاستقرار السياسي الشديد، أو فترات إعادة البناء السياسي وبناء الدولة في البلدان المتضررة من الصراعات، وفي المراحل الأولى من تكوين الدولة. وهي كلها مراحل تاريخية عرفتها جل الدول الإفريقية بعد نهاية الحقبة الاستعمارية، أو غداة الانقلابات العسكرية التي حفلت بها المنطقة طيلة فترة الحرب الباردة ولا تزال. وقد يؤدي سوء إدارة هذه المراحل الحساسة التي تزامنت مع عملية التحول القسري لأنظمة الحكم وما ترتب عنه من آثار سلبية في أدائها، إلى بروز أقصى مظاهر هشاشة الدولة:

الصراعات والأنظمة الاستبدادية التي تمارس القمع الجماعي والمنهجي وانتهاكات حقوق الإنسان ضد فئات معينة من السكان. [17]

II. أسباب ظهور الدول الفاشلة في إفريقيا:

1) طبيعة قيام الدولة في إفريقيا جنوب الصحراء:

إن التمعن في ماضي الدولة في إفريقيا وظروف تأسيسها وطبيعة الأنظمة السياسية التي سادت فيها، يجعلنا نلاحظ أن دولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا طغت عليها مجموعة من الخصائص جعلتها عرضة للفشل والانهيار. في المقام الأول، يجب التذكير بأن الشكل الذي اتخذته الدولة الإفريقية بعد الاستقلال كان بالدرجة الأولى صيغة مستوردة، يصفها البعض بالمصطنعة.[18] مصطنعة لأنها مقارنة بالدول الغربية، التي تطورت عبر فترة زمنية طويلة، فان الدولة في إفريقيا مع وجود استثناءات قليلة، ظهرت بين عشية وضحاها وتفتقر إلى تطور عضوي من داخل المجتمع المدني. نتيجة لهذا الاصطناع، أصبحت الدولة ضعيفة، وكان من النادر أن تسيطر على كامل حدودها على الرغم من امتلاكها لأدوات قسرية واسعة. وفي كثير من الأحيان ونتيجة لضربات المعارضة المسلحة المتمردة التي استطاعت في بعض البلدان أن تفرض نفسها ندا للسلطات النظامية، انهارت الكثير من الحكومات الإفريقية في السنوات التي أعقبت نهاية الحرب الباردة –ليبيريا (1990) وإثيوبيا (1991) والصومال (1991) رواندا (1994)، والكونغو الديمقراطي (1996) والقائمة تطول–وكلها أمثلة تدل على هشاشة الدولة الإفريقية وبعضها وصل إلى حد الانهيار التام. [19]

---

[17] – التقرير الأوروبي حول التنمية لعام 2009."التغلب على الهشاشة في إفريقيا صياغة نهج أوروبي جديد." مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، المعهد الجامعي الأوروبي، سان دومينيكو دي فيسولي. حقوق الطبع والنشر "المجتمعات الأوروبية"، عام 2009. يمكن مطالعته على الرابط التالي:
http://ec.europa.eu/europeaid/what/development-policiers/ reasearch- development/ documents/erd_report_2009_ar.pdf

[18] – طالع حول هذا الموضوع ما كتبه جون وايزمان:
John Wiseman, **«Democracy in Black Africa: survival and revival. »**, Paragon House Publishers, New York 1990.

[19] John K. Akokpari, «Globalisation and the Challenges for the African State.», **Nordic Journal of African Studies.** Vol 10, N° 2, 2001, p. 195.

وبالتالي قد تعود الصعوبات الحالية التي تعرفها بعض الدول الإفريقية إلى الطريقة المتسارعة، والاندفاع نحو إنهاء الظاهرة الاستعمارية دون مراعاة الظروف الخاصة بكل بلد إفريقي. الأمر الذي أدى إلى انتشار عدد من الدول الضعيفة في المنطقة، وهو ما جعلها منذ الوهلة الأولى مرشحة للانهيار. كما يجب ملاحظة أن العديد من دول جنوب الصحراء الإفريقية تكاد تكون دولا اعتبارية لا توجد فعليا إلا من خلال الاعتراف الدولي بها، بدلا من أن يكون ذلك على أساس قدرتها على ممارسة الحكم وحماية شعوبها. بالإضافة إلى أن منح الاستقلال لبعض هذه الدول تم من دون مراعاة التقسيم العرقي أو القوميات الموجودة داخل حدود هذه الدولة أو تلك[20]، بل وقد لا يكون من المبالغة إن قلنا إنها تعمدت ذلك بالفعل. وذلك حتى تبقيها هينة وطيعة تتدخل في شؤونها الداخلية كلما تعلق الأمر بالدفاع عن مصالحها.

وبخصوص عملية إنهاء الاستعمار وطبيعة الكيانات السياسية التي تم إنشاؤها في أعقاب إنهاء الأنظمة الاستعمارية. يؤكد "ماكو وا موتوا" Makau Wa Mutua على أن القوى الاستعمارية هي التي حررت القارة الإفريقية من الاستعمار أكثر من الأفارقة أنفسهم[21]. وهكذا، فان الاستقلال وتأسيس الدول تم فرضه من الدول الاستعمارية كما كان الحال عليه عند بداية السيطرة الاستعمارية عليها.[22] والدليل على ذلك هو أن الدول التي ظهرت حديثا لم تكن تمت بصلة إلى مجتمعاتها الأصلية التي كانت موجودة قبل مجيء الاستعمار إلى تلك المناطق [23]، لكون هذه الكيانات السياسية الجديدة قد استندت بدلا عن ذلك إلى معالم ناجمة عن بنى رسمها المستعمر اعتباطيا.[24] وعليه،

---

[20] -Robert Jackson. «Quasi-States: Sovereignty, international relations and the third world.», Cambridge, Cambridge University Press, 1990, p. 168

[21] – وهنا يحضرني مقولة الرئيس الفرنسي السابق شارل ديغول التي جاءت في مذكراته والتي مفادها أن فرنسا تصرفت بأنانية ولم تراعي إلا مصالحها عندما أقدمت على منح الاستقلال إلى مجموعة كبيرة من الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء، وهي لم تهيئ الوضع اللازم الذي يسمح لهذه الدول بأن تصبح دولا قابلة للحياة.

[22] -Gordon Ruth. «Saving Failed States: Sometimes a Neocolonialist Notion.», **American University International Law Review**, Vol 12, no. 6, 1997, p. 920.

[23] – Gordon Ruth. Ibid, p. 920

[24] – Ibid, p. 921

فان المواطنة المفتعلة والمصطنعة للدولة الإفريقية تمثل جوهر الأزمة في إفريقيا. كان لهذا الواقع نتيجة جوهرية وهي الإبقاء على حكومات يقل ارتباطها بمواطنيها. وبالمقابل تعوض شرعيتها المنقوصة من خلال المساعدات الخارجية، التي تعمل الدول الاستعمارية السابقة أو بعض الأقطاب الدولية على الحفاظ من خلالها على هذه الحكومات والإبقاء عليها في السلطة من دون أن تسيطر فعليا داخل مجتمعاتها.[25]

ومن ثم ليس من المبالغة في شيء إن قلنا إن هشاشة الدول الإفريقية وانهيار بعضها في فترات لاحقة، تعد ظاهرة تاريخية، ويمكن إرجاع السبب في ذلك إلى الغاية من وراء تشكيل الدولة في حد ذاتها. لقد تم تأسيس الدولة ما بعد الاستعمار لأداء مهام كانت منذ البداية غير قادرة على أدائها على أكمل وجه. وهو ما يفسر بالتالي، انهيارها وضعف أجهزة الحكم فيها حتى قبل أن تستكمل عملية تأسيسها.[26] أدى هذا الضعف في معظم الحالات إلى تقويض شرعيتها، وهو ما كان على الدوام يدفعها إلى اللجوء إلى القوة والعنف لضمان الولاء والامتثال لسياساتها. ولكن من جهة أخرى تسبب هذا الضعف إلى حد كبير في عجزها عن تحمل الضغوط الخارجية، ليس فقط من العالم الخارجي ولكن حتى من جوارها الإقليمي.

هذا، وما يزيد من مصداقية هذا الطرح، هو الطبيعة الاستخراجية للدولة في إفريقيا، والذي يعد من أبرز خصائصها. فقد كان هيكل مؤسسات الدولة مصمماً لنقل الموارد إلى القوى الاستعمارية، لا لتعزيز التنمية المحلية وإسهامها في الاقتصاد العالمي كوحدات سيدة. حيث لم يكن الهدف من هياكل الدولة المصطنعة التي أنشأت بعد الاستقلال دعم التنمية الاقتصادية فيها، إنما خدمة المصالح الاقتصادية للقوى الاستعمارية السابقة وكبريات الشركات المتعددة الجنسيات. يتجلى هذا التوجه في إهمال تطوير البنية الأساسية لاقتصادها الذي ورثته عن الحقبة الاستعمارية إلا ما كان يتعلق

---

[25] - Ibidem

[26] - Michael Bratton. «Beyond the State: civil society and associational life in Africa. » **World Politics.** Vol 41, issue 3, April 1989, p. 409

بالقطاعات الاستخراجية. فقد أُنشئت السكك الحديدية مثل ألنقل المواد الخام من الداخل إلى الموانئ، لكنها نادراً ما كانت تُنشأ للربط بين المناطق الداخلية أو المدن.[27]

إلى جانب ما سبق، يعد غياب مؤسسات حكومية فعالة ومتجاوبة مع الواقع هو الآخر من سمات الدول الإفريقية. وكأن بعض النخب في إفريقيا في مرحلة ما بعد الاستقلال كانت تعتبر إقامة مؤسسات قوية ودائمة (إن من حيث قوة تمثيلها لشعوبها أو من حيث نجاعة أدائها)، آخر انشغال لها. وهو ما يذهب إلى تأكيده كل من "روبرت جاكسون" و"جورج سورنسن" Robert Jackson and Georg Sorensen بقولهما أن هؤلاء القادة: "*يخشون من أن ذلك سيمثل تهديدا محتملا لإحكام قبضتهم على السلطة[...] لم يكن الحكام الجدد معزولين عن مجتمعاتهم؛ إنما كانوا على اتصال وثيق معهم ولكن عبر العلاقات العشائرية، وصلة القرابة، والانتماء العرقي*".[28] وكلها مؤشرات قوية تدل على ضعف مؤسسات الدولة وعجزها عن تقديم بديل مقنع، وتحويل الولاء من القبيلة أو العشيرة أو العرق إلى ولاء للدولة وتقوية صلة المواطنة.

يفترض أن النخب الحاكمة في الدول الفاشلة قوية، بمعنى أنها لا تواجه تهديدا محليا أو خارجيا *خطيرا*. فمن جهة ينقسم المجتمع المدني على المستوى الداخلي إلى مجموعات مختلفة وعديدة، وهو غير منظم بالشكل الذي يسمح له الطعن بجدية في شرعية السلطة الحاكمة. أما على المستوى الخارجي فقد استفادت الكيانات الضعيفة التي كانت حديثة العهد بالاستقلال، من أحكام القانون الدولي الذي اعترف بسيادتها وقدسية حدودها من جهة ثانية. بالإضافة إلى أن فترة الحرب الباردة كانت ذات فائدة جمة بالنسبة لهذه الأنظمة الحاكمة، من حيث أنها سمحت للكثير منها بأن تسوق خدماتها لهذا المعسكر أو ذاك. وهو ما سمح لها بالبقاء بغض النظر عن مدى سلبية

---

[27] – التغلب على الهشاشة في أفريقيا صياغة نهج أوروب يجديد التقرير الأوروبي حول التنمية لعام 2009، التغلب على الهشاشة في إفريقيا، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، المعهد الجامعي الأوروبي، سان دومينيكو دي فيسولي. حقوق الطبع والنشر "المجتمعات الأوروبية"، عام 2009، ص. 50.

[28] - Robert Jackson and Georg Sorensen. **«Introduction to International Relations, theories and approaches. »,** Oxford University Press, fourth edition, New York, 2010, P. 267.

الأمور في هذه الدول وسوء أدائها. سواء كان ذلك من جراء الاستئثار بالسلطة والاضطهاد وغياب للحريات، أو مهما كان مستوى التنمية فيها ضعيفا والفساد مستشريا.

ومع ذلك وبالرغم من أن الدولة أو النخب الحاكمة في الدول الضعيفة كانت قوية وغير مقيدة الصلاحيات. إلا أنه في الوقت نفسه، ظلت ضعيفة ومعرضة بسهولة إلى ضربات الجماعات المنافسة لها. بما في ذلك أجزاء من المؤسسة العسكرية التي تريد أن تبسط سيطرتها على سلطة الدولة.[29] الدولة أو النخب الحاكمة في كثير من الأحيان لا تتوفر لديها الموارد أو الإرادة السياسية لاستيعاب الجماعات المنافسة لها؛ فتلجأ إلى مواجهة المعارضة من خلال القمع المتزايد، ولجوء هذه النخب إلى مثل هذه الحلول ليس لأنه ينطوي على احتمالات نجاح عالية ولكن لسبب بسيط هو أن ضعف الدولة يحول دون إمكانية اللجوء إلى بدائل أقل عنفا.[30]

باختصار، اعتمادها على علاقات قائمة على التبعية والعمالة للدول الكبرى، وسعيها لخدمة مصالحها الضيقة، جعل النخب الحاكمة التي تفتقر إلى الشرعية، في مواجهة دائمة مع مجتمعاتها. هذه الوضعية التي أصبحت تعيشها الدول الفاشلة هي التي يصفها "جوب" Job "*بالدول الأسيرة*" التي تعيش في عزلة عن شعوبها. [31]

قد يفهم مما سبق أن عبارة "الفشل" تعني أن مسؤولية ما يحدث اليوم في إفريقيا جنوب الصحراء، تقع بشكل كبير على الجهات الداخلية الفاعلة، مثل حكومات هذه الدول ونخبها السياسية والاقتصادية وحتى شعوبها. ومع ذلك، لا يمكن الجزم بأن سوء القيادة وغياب الحكم الراشد وفساد الحكام في الدول الفاشلة في إفريقيا يمثل بمفرده السبب وراء المشكلة (على الرغم من أنها تتحمل جزءا كبيرا من المسؤولية). ولكن يجب القول إن الدول الفاشلة في إفريقيا اليوم هي بشكل ما ضحية الأسلوب الذي اتبعه النظام الدولي في تعامله معها غداة استقلالها. وهو الذي جعل بعض الدول الضعيفة، في

---

(29) – Robert Jackson and Georg Sorensen. Ibid, p. 268.

(30) – Job. B (Ed). «The Insecurity Dilemma: National Security of Third World.» Boulder, CO: Lynne Rienner. 1992, p. 29. In: Robert Jackson and Georg Sorensen. Op.Cit, p. 268.

(31) –Job. B (Ed). Ibid. In: Robert Jackson and Georg Sorensen. Ibid, p. 269.

ظروف غير مواتية تفشل وبعضها ينهار. [32]علاوة على ذلك، يعتقد البعض أن ظاهرة فشل الدولة هي في المقام الأول نتيجة لمنطق الاقتصاد الدولي وأدائه؛ وطبيعة العلاقة التي تجمعه مع الدول الإفريقية ودرجة اندماج هذه الأخيرة فيه.[33] بالإضافة إلى أن الاقتصاد الدولي الحالي، يساعد على خلق هذه الحالات ويؤدي إلى تفاقمها. فساد الأنظمة وافتقارها للشرعية في الدول الضعيفة، بات يشجع العديد من أطراف الصراع فيها، على محاولة جني الغنائم من الظروف المحيطة بانهيار الأنظمة. أحسن مثال على ذلك هو ما بات يعرف اليوم في الصومال أو ليبيريا أو الكونغو الديموقراطي بأمراء الحرب. كما أن انتفاع هؤلاء من الفوضى والحروب الأهلية التي تعرفها دولهم، لم يعد سرا. وهو ما يفسر من جانب آخر غياب الإرادة السياسية لديهم أو لدى القوى الأجنبية المتورطة في النزاع، من أجل إيجاد تسوية للنزاعات التي تعرفها بلدانهم. ولكن القصور الهيكلي الذي يطبع النظام الاقتصادي الدولي –الذي هو في صالح الدول الكبرى من دون شك –قد يجعل من الصعب جدا على هذه الأنظمة، السيطرة على الوضع والعمل على إسباغ الشرعية على عمل الدولة وحتى زيادة قوتها، بل من غير المؤكد أصلا وجود نية لدى الكثير من هذه الأنظمة لتحقيق ذلك. فقد تحاول جهات من داخل المؤسسة الحاكمة أو من الدوائر المقربة إليها، حماية وزيادة فرص استغلالها للفساد وتدخلها في الشأن السياسي من أجل تعظيم حصتها من الثروة أو من الريع، والقضاء على كل المحاولات الرامية إلى مسائلتها ومحاسبتها. بل يمكن أن تتحول الدولة في الأنظمة الاستبدادية إلى وسيلة للثراء الشخصي.

2) تأثير البيئة الخارجية على الدول الإفريقية الناشئة:

---

[32] Robert Jackson. Op.cit, p. 169.

[33] - Muchie, M. «Who is responsible for the African crisis', the global constitution of 'failed states': The consequences of a new imperialism». In: Deanna Gross. «Politics and Plunder: Civil war and regional intervention in Africa. » A Thesis Submitted to The School of Political And International Studies In Fulfilment Of The Requirements For The Degree Of Master of Arts In The Faculty Of Social Sciences, Flinders University Of South Australia, June 2007. http:// theses.flinders.edu.au/uploads/appoved/adt-SFU 20080502.111658/public/ 02whole.pdf. P.16

(تم تصفحه في 12 ديسمبر 2011)

إلى جانب الظروف التاريخية وطبيعة تأسيس الدولة التي كان لها كبير الأثر في ظهور الدولة الفاشلة في إفريقيا، فان الوضع الذي آل اليه واقع الاقتصاد العالمي بعد نهاية الحرب الباردة والذي تميزه الليبرالية العالمية الجديدة كان له هو الآخر نصيب لا يقل أهمية في دفع الكثير من الدول الإفريقية إلى الدخول تحت طائلة الدول الفاشلة.

أصبحت الدولة الإفريقية ما بعد الاستعمار في حالة من التبعية المفرطة، وهذا بعد اندماجها السلبي في الاقتصاد العالمي مباشرة بعد استقلالها. ذلك أنه بحكم إنتاجها للمواد الخام، فهي اعتمدت بشكل واسع على السوق الدولية للحصول على رأس المال والتجهيزات. هذه الظروف وضعت إفريقيا في حالة أصبحت فيها ثرواتها الاقتصادية رهينة تقلبات الاقتصاد العالمي. كما أن الاقتصاديات التي تعاني من الخلل في كثير من الأحيان هي تلك التي تعتمد بشكل حاسم على السوق العالمية، لأنها أحادية الاقتصادات، قائمة على تصدير سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع الأولية. في إفريقيا جنوب الصحراء، تمثل المنتجات الأولية نسبة 80% إلى 90% من إجمالي الصادرات. [34]

منذ نهاية الحرب الباردة، بدأت عملية التحرير الاقتصادي تحل محل "اقتصاد الريع"، والسياسات الحماية الصناعية والزراعية في عصر الحرب الباردة. هذه العملية لم تكن لتمر دون ظهور العديد من المشاكل. أصبحت الدول الإفريقية أكثر ضعفا، وأقرب إلى الانهيار بسبب تناقص الموارد المالية التي كانت تجنيها بعض الأنظمة خلال الحرب الباردة من القوى الكبرى، لدعم سياسات الولاء. هذا الواقع أدى بشكل مباشر إلى فقدان قادة هذه الدول السيطرة على المناطق التي كانت موالية للنظام، وكان ولاؤها مضمونا طيلة الفترة الماضية من خلال الإغداق على زعمائها لضمان مساندتهم.[35] بالمثل، فقد وجد القادة الأفارقة أنه أصبح من الصعب أيضا توفير

---

[34] -Robert Jackson and Georg Sorensen. Op.Cit, p. 267.

[35] -David Moore. «Neoliberal globalization and the triple crisis of 'modernisation' in Africa: Zimbabwe, the Democratic Republic of the Congo and South Africa.» Third World Quarterly. Vol n° 22, No 6, 2001, pp. 910–911. http://sanhati.com/wp-content/uploads/2007/03/neoliberalisminafrica.pdf (تم تصفحه في 03 جانفي 2012)

الازدهار الاقتصادي أو الديمقراطية التي يفترض أن تسير جنبا إلى جنب مع الليبرالية الجديدة. وفي المحصلة ازداد السخط الشعبي في هذه الدول وأدى بها اليأس في أحسن الأحوال إلى الانتفاض، وإلى اللجوء إلى استخدام القوة والعصيان المسلح في أسوئها.

تسبب مسار العولمة في عواقب مدمرة بالنسبة لإفريقيا واقتصادها الوليد، حيث عملت العولمة في كثير من النواحي على تعقيد المشاكل القديمة وخلق مشاكل جديدة. وعليه وفي إطار السياق الاقتصادي الدولي الجديد، لم تعد حرية الدولة مقيدة فقط، ولكن حتى خياراتها والبدائل المتاحة أمامها أصبحت أيضا محدودة للغاية. كما أن العوامل المالية الخارجية باتت تحد من استجابة الاقتصاد المحلي وتقوض قدرة الدولة على فرض حلول لأزماتها المحلية في آن واحد. لذلك فانه في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد، يتم تحديد الوصفات العلاجية للتعامل مع المشاكل الاقتصادية الداخلية لبلد ما وفق شروط السوق العالمية. وعليه يتجلى بوضوح الدور الجديد لقوى السوق التي استولت على احدى الوظائف الخاصة بالدولة والمتمثلة في تحديد البدائل السياسية التي توجه لإيجاد حلول للمسائل الاقتصادية الداخلية.

تعد إذن ظاهرة الدول الفاشلة أو المنهارة في إفريقيا جنوب الصحراء، نتيجة طبيعية للظروف التاريخية التي نشأت فيها هذه الدول بعد استقلالها والسياق الدولي الذي غلبت عليه تفاصيل الحرب الباردة، حيث كانت ميدانا خصبا للحرب غير المباشرة بين الدولتين العظميين آنذاك. وضحية لآلة العولمة المدمرة لمثل هذه الدول الضعيفة منذ استقلالها عن المستعمر.

بالتالي إن العوامل ومن ثم المعايير التي تبني عليها الدول الكبرى مواقفها عند تصنيف وتحديد الدول المنهارة ومجمل مواقفها منها، هي في الحقيقة عوامل كانت قائمة منذ استقلال هذه الدول. حيث لا أحد يمكنه أن يتجاهل الظروف التي كانت سائدة عند استقلال معظم الدول الإفريقية. عجزها عن التحكم وبسط سيادتها على جميع أراضيها ومراقبة حدودها، وكذلك عدم قدرتها على تقديم الخدمات التي كان من المفترض أن توفرها لشعوبها ليس بالأمر الجديد. بل إن هذا الواقع كان متوقعا وحتى من البديهيات، وهذا بالنظر إلى الحالة المزرية التي خلفها الاستعمار بعد مغادرته لتلك البلاد.

هذا، كما أن الأمر ينطبق أيضا على الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة. حيث لم تكن هذه العوامل أيضا أمرا غير متوقع، وهذا إذا أخذنا في عين الاعتبار الظروف الدولية الحرجة التي ترجع بشكل كبير إلى ما عرف في حينه بالمشروطية السياسية والاقتصادية. والتي تمثلت أساسا في عزوف الدول الكبرى عن الاستعانة بالخدمات التي تعودت الدول الإفريقية تقديمها مقابل الدعم الذي كانت تتلقاه منها أثناء الحرب الباردة. وهو ما جعلها تفقد من أهميتها الاستراتيجية وتسمح للدول الغربية من جهة أخرى بتبني موقف المتعفف الممتنع عن التورط في الأزمات الإفريقية المتصاعدة والمتزايدة. كان من بين تبعات السياسة المنتهجة من قبل الدول الكبرى، انهيار ما تبقى من البنى السياسية والاقتصادية الإفريقية تحت ضربات المؤسسات المالية الدولية. حيث كانت الوصفات العلاجية التي كان صندوق النقد الدولي يقدمها لهذه الدول من أجل الخروج من أزماتها، مجحفة للغاية. وعوض أن تجد حلولا تقي اقتصاداتها من الانهيار، أسهمت على العكس من ذلك في تأزيم الأوضاع ودفعها نحو الهاوية.

III. الآثار المترتبة عن هشاشة الدولة وفشلها في إفريقيا:

أدت هشاشة الدولة وفشلها في أغلب الدول الافريقية الى عدة أثار اقتصادية واجتماعية نذكر منها:

1) تعاظم التكلفة الاقتصادية، الاجتماعية والأمنية:

تعد الدول الفاشلة إذن، دول عاجزة عن توفير الحماية لشعوبها وغير قادرة على تحقيق الطموحات وتوفير الحاجات الأساسية لشرائح واسعة من مواطنيها، ناهيك عن تحقيق التنمية والاستقرار. وكأن ذلك كله لا يكفي، حتى تزيد ملازمة النزاعات لهذه الدول وتردي الأوضاع الأمنية فيها من حدة هذه الظاهرة. والواقع أن العلاقة بين هشاشة الدول في القارة الإفريقية والظاهرة النزاعية، هي علاقة مترابطة ومتلازمة. فالنزاعات المختلفة التي تنخر هذه الدول، قد تكون واحدة من النتائج المترتبة عن حالة الضعف والفشل التي تعاني منها، وهي في الوقت ذاته واحدة من العوامل المحركة لها والدافعة

نحو وقوعها. [36]غالبا ما تكون السياسات المتبعة من قبل الأنظمة الحاكمة في هذه الدول، مبنية على اعتبارات جهوية أو فئوية ضيقة. الأمر الذي يجعل منها سياسات إقصائية لا تخدم إلا فئات معينة من المواطنين، إلى جانب أن جلها يجانب الواقع المعاش من قبل جل فئات المجتمع. هذا كما أن غياب تمثيل حقيقي للمواطن في أجهزة اتخاذ القرار واستئثار جهات معينة بالثروة وغياب توزيع عادل لها بين فئات المجتمع الواحد، يعد من الأسباب المباشرة لنشوب النزاعات داخل هذه الدول. بل وأن أغلب هذه النزاعات تتحول إلى نزاعات إقليمية، بحكم انتقال عدواها إلى دول الجوار (ليبيريا، سيراليون، الصومال، الكونغو الديمقراطي، السودان...الخ).[37] بالمقابل تؤدي النزاعات إلى تقويض قدرة الدولة على فرض الأمن والاستقرار واحتكار أدوات القهر. كما تؤدي إلى زيادة هشاشة المؤسسات السياسية، واستنزاف للقوى الإنتاجية والأداء الاقتصادي بشكل عام، إلى جانب تفاقم المديونية وظاهرة الفقر والتخلف. وحاصل التقاء كل هذه العوامل، هو زيادة ضعف الدولة وتكريس فشلها في أداء الأدوار المناطة بها.

2) نظرة الدول الكبرى للدول الفاشلة كمصدر لعدم الاستقرار والفوضى العالمية:

إلى جانب أن فشل الدول أو انهيارها يمثل جزءا هاما في حركية العلاقات الدولية، إلا أنه كان أيضا مصدرا للتوجس والريبة. وإذا كان التيار المثالي في الدول الغربية ينظر إلى انهيار الدول على أنه تهديد للأمن البشري، فان أتباع التيار الواقعي بالمقابل قلقون أكثر حول تأثيرات هذا الانهيار أو الفشل على "التوازن الدولي"،[38] بل باتوا يعدُّونه من أكبر الأخطار المحدقة والمهددة لأمنهم واستقرارهم. وهي الطريقة التي

---

[36] – التقرير الأوروبي حول التنمية لعام 2009.المرجع السابق.

[37] – حيث تشير التقديرات إلى أن الدول المجاورة تتحمل نسبة كبيرة من تكاليف فشل جيرانها، بالنظر إلى ما تحدثه الدول الفاشلة من تأثيرات سلبية على دول الجوار. من بين هذه الآثار، انتشار الاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي. ومن العوامل المساعدة على انتشار خطر عدم الاستقرار والصراعات العنيفة عبر الحدود انتشار أسواق الأسلحة الإقليمية في إفريقيا. كما قد تتمثل التأثيرات السلبية في تزايد حركة اللاجئين عبر الحدود مما يفرض تكاليف إضافية على دول الجوار المستقبلة لقوافل اللاجئين. ناهيك عن الأثار السلبية التي قد تترتب عن تنقل اللاجئين عبر الحدود من أمراض وأوبئة وتهديد لاستقرار ومصالح السكان المحليين في المناطق الحدودية. أنظر: التقرير الأوروبي حول التنمية لعام 2009

[38] - Jean-Loup Samaan. « États en faillite : un concept clé pour la sécurité internationale?». **Défense & Sécurité Internationale**. N°14, Avril 2006, p. 24

أصبحت الولايات المتحدة تنظر من خلالها إلى هذه الظاهرة على سبيل المثال. هذه النظرة أصبحت أكثر جدية لما أصبح فشل دول العالم الثالث هو قرين لخطر الإرهاب العالمي وشبكاته.

أسهم استخدام صندوق النقد الدولي لمصطلح "الدول الفاشلة" (Failed States) في تطور ملحوظ فيما يتعلق باستعمال هذا المصطلح. ويبدو ذلك واضحا من خلال التكهنات الفكرية في مجال السياسة الخارجية والدفاع وبالتحديد من طرف الباحثين الأكاديميين والمؤسسات الدولية المختلفة. وهذا ما سمح بإعطاء مجال واسع لانتشار هذا المفهوم.[39] من المفيد هنا أن نشير، إلى أن الغرض الأصلي وراء ميل هذه المؤسسات إلى استخدام هذا المصطلح بشكل واسع، واللجوء إلى صيغة التعميم أبعد من أن يكون الهدف منه إيجاد حل دائم لهذه الظاهرة.

من الواضح أن التباين يمثل إحدى السمات الرئيسية لمظاهر الهشاشة وللدول التي توصف بالفشل. ومن الواضح أيضا أن هذا المفهوم هو مفهوم "فضفاض" لأنه يضع البلدان الإفريقية التي يصعب عقد مقارنة بينها ووضعها في خانة واحدة. ويقول "ديريك برينكرهوف" Derick W. Brinkerhoff في هذا السياق أن الدول الفاشلة هي دول ديناميكية، تمر بمراحل متنوعة: من الاستقرار نحو التأزم فالنزاع والفشل؛ وقد تخرج من الأزمة نحو الانتعاش والاستقرار.[40] ويدل ذلك على أن بإمكان دولة المرور بمراحل صعبة من تاريخها، فتواجه ضغوطا على المستوى الداخلي وفي علاقاتها الخارجية. وهو ما يزيد من صعوبة التمييز أو محاولة الفصل بين البلدان الفاشلة والبلدان غير الفاشلة بل هناك من يشكك حتى في جدوى إدراج بعض البلدان ضمن مجموعة الدول الفاشلة ما دامت قدرتها على الخروج من منطقة الخطر أمر غير مستبعد، خاصة إذا توفرت الظروف الملائمة لذلك. وأن المشاكل التي تعاني منها بعض الدول الإفريقية

---

[39] – أصبح من المألوف في مجلات مثل Foreign Affairs, Foreign Policy أو The Washington Quarterly تخصيص هامش واسع للإشارة الى هذه الظاهرة و مناقشتها، في السنوات الأخيرة.

[40] - Derick W. Brinkerhoff. «Capacity Development in Fragile States. « (Discussion Paper 58D). Maastricht: ECDPM. - See more at: http://www.ecdpm.org/Web_ECDPM/Web/Content/Content.nsf/0/c56df8709c249bbcc12573060028676c?OpenDocument#sthash.3BdYSmke.dpuf.

يمكن وجودها حتى في الدول التي تتمتع باستقرار كبير (كالفقر وغياب الأمن في بعض مناطقها والنزعة الانفصالية على سبيل المثال). لذلك ربما لم يتردد نعوم تشومسكي Noam Chomsky في وصف الولايات المتحدة بالدولة الفاشلة التي تشكل في نظره خطرا على شعبها والعالم أجمع.[41]

ومع ذلك شهدت أروقة الأمم المتحدة في سنوات التسعينات نقاشا يدور في معظمه حول الحاجة إلى التدخل في هذه الدول التي ثبت فشلها بدعوى "الأمن الإنساني".[42] لم يتوقف هذا النقاش عند هذا الحد، حيث تحول مع نهاية هذه العشرية إلى خطاب صريح يسعى إلى تسويق فكرة أن انهيار هذه الدول قد يكون له أثر سلبي على سياسات القوى الغربية واستقرارها. لذلك كان ظهور هذا المفهوم قد سبق بكثير هجمات 11 سبتمبر 2001، حيث كان صانع السياسة الخارجية الأمريكية قد بدأ فعلا في توظيف هذا المفهوم.[43] ولكن هجمات 11 سبتمبر كان لها الأثر الكبير في بروز مفهوم "الدول الفاشلة" في مقدمة المصالح الأمنية الأمريكية، التي أصبحت ترى في الدول الفاشلة ملاذا آمنا للإرهاب الدولي وقواعد ينطلق منها لاستهداف المصالح الأمريكية.

وعليه بدأت المؤسسات الدفاعية الغربية على نحو متزايد تعتبر عدم وجود مؤسسات قادرة على توفير النظام داخل بعض الدول الإفريقية تهديدا عسكريا بالغ الخطورة، يتعدى بكثير التهديدات العسكرية التقليدية. وبالمقابل أصبح صناع القرار الغربيون ينظرون لمشاكل الحرب والسلام، ليس من زاوية التنافس بين أطراف متحاربة تتطلب أدوات التفاوض وحل النزاعات، ولكن من زاوية أخرى تركز بشكل أكبر على

---

(41) – Noam Chomsky, **«Failed States: The Abuse of Power and the Assault on Democracy, American Empire Project»,** Henry Holt and Company USA, 2007.

(42) – Jean-Loup Samaan. Op.cit, p. 25

(43) -Condoleezza Rice. «Transformational diplomacy», speech delivered at Georgetown University, 16 January 2006, at http://www.state.gov/secretary/rm/2006/59306.htm , (تم تصفحه في 09 أفريل 2009).

غياب أو ضعف المؤسسات الرسمية في الدول الضعيفة وعجزها عن إدارة نزاعاتها وإيجاد تسوية لنزاعاتها الداخلية.[44]

لذلك حظيت إفريقيا في أعقاب هجمات 11 سبتمبر، بأهمية بالغة بالنسبة للعالم الخارجي، وذلك نتيجة التخوف من هجمة إرهابية تتخذ من أراضيها منطلقا لها. وهو ما دفع معظم الدول الغربية إلى تغيير نظرتها لمصالحها الخارجية بشكل كبير، وإعادة تقييم الدور المحتمل لعدد من الدول الإفريقية. وهكذا، نشر البيت الأبيض في سبتمبر 2002 استراتيجيته الأمنية الجديدة "استراتيجية الأمن القومي" حيث شدد فيها على أن المناطق الفقيرة مثل إفريقيا تمثل تهديدا لأمن الولايات المتحدة.[45] وليس أوضح من ذلك تأكيد الاستراتيجية أن "*ما ينجم من تهديد من قبل الدول الفاشلة هو أكبر بكثير من تهديد الدول الكبرى المنافسة لها*".**(46)** بعد ذلك بعام، نشر الاتحاد الأوروبي استراتيجيته الأمنية الخاصة التي تتبنى إلى حد كبير نفس التقييم الأمريكي للوضع في قارة إفريقيا. حيث جاء في استراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن لسنة 2003 أن الدول الفاشلة هي " *ظاهرة مقلقة*".[47]

بناءا على هذه المعطيات بدأت ترد بعض التصريحات التي تصب كلها في اتجاه التحسيس بخطورة تجاهل الأوضاع القائمة في بعض الدول الفاشلة. حيث يقول "جاك شيراك" Jacques Chirac الرئيس الفرنسي السابق مخاطبا الدول الكبرى "*أنه يتوجب عليها العمل على احتواء الخطر الذي ينبعث من الدول الفاشلة والذي بات يهدد ميزان*

---

(44) - Charles T. Call, «The Fallacy of the 'Failed State' ,«**Third World Quarterly**. Vol. 29, No. 8, 2008, p. 1493.

(45) – حيث جاء في استراتيجية الأمن القومي لعام 2002: " تتعايش في أفريقيا جنبا الى جنب، الوعود والفرص من جهة، والمرض والحرب والفقر المدقع من جهة ثانية. هذا الواقع يهدد كلا من القيم الأساسية التي تدافع عنها الولايات المتحدة وفي مقدمتها الحفاظ على كرامة الإنسان، ويهدد أيضا الأولويات الاستراتيجية الأمريكية المتمثلة في مكافحة الارهاب العالمي."

(46) -«The Failed States Index»**, Foreign Policy**, July-August 2005, P.P. 56-65. In: Jean-Loup Samaan. Op.cit, p. 26.

(47) - John Yoo. «Fixing Failed States. « California Law Review. Vol. 99, n° 95, 2011, p. 104. http://www.californialawreview.org/assets/pdfs/99-1/Yoo.FINAL.pdf
تم تصفحه في 14 ديسمبر 2011

القوى العالمي"، وبدوره رأى الأمين العام الأممي السابق "كوفي عنان" Koffi Annan أن " *تجاهل الدول الفاشلة اليوم سيخلق مشاكل لا يمكن التحكم فيها في المستقبل القريب*."[48] في ذات الاتجاه ذهبت "ميشال اليو ماري" Michelle Alliot-Marie، وزيرة الدفاع الفرنسي السابقة، عندما اعتبرت أن المشكل القائم مع الدول الفاشلة يكمن في رفض هذه الدول "*للقواعد، أو أنها غير قادرة على احترامها*"، "*لأنها لا تستطيع الحفاظ على السلطة والنظام، كما أنها مصدر الاضطرابات السياسية والإنسانية والاقتصادية، التي يمكن بسرعة تصديرها إلى البلدان المجاورة أو عندنا*". "*بإمكانها تهديد أمن مواطنينا، وهي تساعد على تجارة الأسلحة والمخدرات وحتى البشر. كما أنها توفر ملاذا آمنا للشبكات الإرهابية، وتزيد من وتيرة الهجرة غير الشرعية نحو حدودنا*".[49]

مثل هذه الملاحظات تجعل من المجدي التفكير فيما إذا كانت حركية العلاقات الدولية قد عادت إلى ما كانت عليه خلال الحرب الباردة. زيادة التركيز على الأمن والمسائل الأمنية ذات الصلة بإفريقيا يذكر بفترة الحرب الباردة، حيث اعتبرت إفريقيا خلال هذه الفترة ذات أهمية بالغة لأمن كل من القوتين العظميين. حيث بات يعتقد أن إفريقيا جنوب الصحراء أصبحت أكثر أهمية بالنسبة للأمن العالمي مما كانت عليه خلال الحرب الباردة. ويرجع ذلك إلى أنه أصبح ينظر إلى أن التهديد الرئيسي للولايات المتحدة يأتي من الإرهابيين الذين يتحصنون في الدول الضعيفة والفاشلة في جميع أنحاء العالم بما في ذلك إفريقيا جنوب الصحراء. وهذا يعني أننا بصدد معضلة أمنية خاصة بسبب ارتفاع مخاطر الاضطرابات الداخلية والصراعات العنيفة داخل العديد من الدول الإفريقية. [50]

---

[48] – «The Failed States Index , **«Foreign Policy**, July August 2005, pp. 56-65. In: Jean-Loup Samaan. Op.cit, p. 25.

[49] - François Gaulme, » États Faillis «, » États Fragiles : « Concepts Jumelés d'une Nouvelle Réflexion Mondiale.», **Politique étrangère**, Printemps , 2011/1, p. 23

[50] -Jean-François Médard. «France and sub-Saharan Africa: A privileged relationship». In: Ulf Engel and Gorm Rey Olsen (Eds.). «Africa and the North. Between globalization and marginalization». London and New York: Routledge, 2005, pp. 38-54. At Google books : **http://books.google.fr/books**

يترتب على ما سبق، أن الدول الضعيفة في العالم أصبحت تشكل خللا وظيفيا وخطرا لها وللآخرين.[51] وبالتالي، صار ينظر إلى إفريقيا بشكل متزايد على أنها تهديد يجب احتواؤه. وفي هذا السياق تلاحظ "ريتا أبراهامسن Rita Abrahamsen ""أن الحوار والتفاعل الأمريكي مع إفريقيا الذي ظهر بعد نهاية الحرب الباردة حول كيفية تحقيق" *التنمية وحقوق الإنسان، تحولا تدريجيا نحو حالة من التوجس والخطر والخوف والشعور بالتهديد*" [52] من وقوع أعمال عدائية قد تستهدف مصالحها، في ظل عجز دول المنطقة من أن تمنع حدوث ذلك.

انطلاقا مما سبق، نستنتج أن نظرة الولايات المتحدة ومعها الدول الغربية للواقع الإفريقي يصب في اتجاه التأكيد على أن ما يقع في القارة الإفريقية من أزمات وحروب لا تعدو كونها مشاكل إفريقية بحتة، وأنه لا دخل لهذه الدول ولا مسؤولية لها فيما يقع في المنطقة. ومثل هذا الطرح ينفي بالتالي كل مسؤولية لهذه الدول عما تتخبط فيه الدول الإفريقية اليوم من أزمات. وكما تمت مناقشته أعلاه، فان كل التصورات تقريبا تميل إلى تقديم سرد وصفي لظاهرة الدولة الفاشلة دون الإشارة إلى الظروف التاريخية والاجتماعية التي من خلالها وصلت سياسات الدول الإفريقية إلى هذه الحالة من الفشل. هذا ما يقوله "مورطون و بلجين" Pinar Bilgin and Adam David Morton حيث " *ليس هناك أي إشارة إلى العملية التي من خلالها أصبحت هذه الدول "ضعيفة" في حين أصبحت فيه دول أخرى أكثر "قوة"*. ويضيفان أن السؤال الذي كان يجب أن يطرح منذ البداية ليس من هي الدول الفاشلة؟ بل الأصح التساؤل عمن تسبب في فشل هذه الدول؟[53]

IV. ماذا وراء المبالغة في استخدام مفهوم الدولة الفاشلة؟

---

(51) (-François Gaulme. Op.cit, p. 18

(52) – Rita Abrahamsen, «A Breeding Ground for Terrorists? Africa & Britain's 'War on Terrorism'». **Review of African Political Economy**, Vol. 31, nº 102, 2004, pp. 677-684.

(53) -Pinar Bilgin and Adam David Morton, «Historicizing Representations of 'Failed States': Beyond the Cold War Annexation of the Social Sciences? «**Third World Quarterly**, Vol. 23, No. 1., 2002, p. 66

إن نظرة سريعة لتاريخ العالم المعاصر قد تكشف أنه لا يمكن الجزم بأن "الدولة الفاشلة" هي ظاهرة جديدة في تاريخ شعوب العالم الثالث. حيث أن الواقع يثبت أن النظام الدولي واجه المشكلة نفسها بعد الحرب العالمية الأولى، وخصوصا بعد موجة تصفية الاستعمار منذ نهاية الخمسينات من القرن الماضي. فعلى سبيل المثال أشار "جيمس كراوفورد" James Crawford في هذا الخصوص بأن الكونغو كانت تفتقر إلى حكومة مركزية فعالة منذ الأيام الأولى لاستقلالها. وهو ذات الاستنتاج الذي توصلت اليه لجنة لتقصي الحقائق أوفدتها الأمم المتحدة رأت أن رواندا لم تكن تملك القدرة على العمل كدولة مستقلة في عام 1962.[54] وكذلك العديد من الدول الأخرى في إفريقيا، بما في ذلك أنغولا وتشاد ونيجيريا والسودان وأوغندا والزائير (سابقا)، التي كانت جميعها تفتقر إلى حكومة فعالة في الثمانينات.[55]

الظاهرة إذن لم تتغير، الجديد في الأمر هو أنها أصبحت أكثر تعقيدا متأثرة في ذلك بالظروف السياسية والاقتصادية التي باتت تتحكم في سير العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة. وفقا لتقرير صدر في 30 سبتمبر من سنة 2000 لمجموعة العمل حول الدول الفاشلة، كان هناك ما يقارب من 114 دولة فاشلة تم إحصاؤها بين عامي 1955 و1998.[56] ما فعلته نهاية الحرب الباردة هو أنها جعلت الظاهرة أكثر وضوحا، وعليه فان أي ادعاء بتقديم الجديد حول مفهوم "الدولة الفاشلة" هو أمر زائف.

إن مفاهيم مثل الدولة الفاشلة أو المنهارة أو غيرها من المفاهيم التي أشرنا إليها في هذا البحث تعاني في واقع الأمر من نوعين من النقائص كما يؤكده "جون برنارد فيرون" Jean-Bernard Véron.[57] أولها، أن هذه المفاهيم تركز بالدرجة الأولى على نموذج "ماكس فيبر" Max Weber المتعلق بتنظيم المهام المناطة بالدولة الحديثة. ولكن، حتى وإن ظل هذا النموذج إلى حد كبير هو الأكثر شيوعا اليوم، إلا أن ذلك لا يمنع

---

(54) −James Crawford, «The Creation of States in International Law.» , Oxford University Press, Incorporated, 2007.

(55) Akpinarli Neyire, **«The Fragility of Failed State' Paradigm: a different international law perception of the absence of effective government. »**, Netherlands, Brill, 2009, p.93.

(56) − Akpinarli, Neyire. Ibid., p. 94.

(57) − Jean-Bernard Véron, «La Somalie: Cas d'École des États Dits «Faillis».», **Politique Étrangère**. 2011/1 - Printemps, P. 45.

من إمكانية أن يوجد هناك نماذج أخرى لدول قادرة هي الأخرى على أن تقدم لشعوبها نفس القدر من الخدمات والحماية والرقي. أما النوع الثاني من النقائص فيعود كما يؤكد "فيرون" [58] إلى تعمد التركيز أثناء تحليل هذه الظاهرة على وضع معين لدولة ما في وقت معين، مع خطر التقليل من شأن المسار التاريخي الذي أدى بهذا البلد إلى ذلك الوضع، وبالتالي إهمال جانب مهم من البحث المتمثل في العناصر المؤثرة التي تقف وراء هذه الظاهرة وبهذا الشكل. هذا النهج الثابت الذي تنطوي عليه هذه المفاهيم، يمكن أن يؤدي إلى اقتراح حلول غير مناسبة للظاهرة.

تدخل في هذا السياق المقالة التي كتبها كل من " هلمان وراتنر"[59] والتي أبرزا من خلالها وبجلاء، المقاربة التي يرتكز عليها تحليل الدول الغربية لهذه الظاهرة في دول العالم الثالث، وبالأخص في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء. هذه المقاربة قائمة في الأساس على فكرة أن غياب حكومة فعالة في هذه الدول هو السبب في وقوعها في الفشل وبالتالي عجزها عن أداء وظائفها. هذا ما يقودهما إلى نتيجة لا تقل خطورة عن الأولى وهي أن على المجتمع الدولي –مؤسسات كانت أو دولا –أن يشكل البديل أمام عجز هذه الدول. البديل في هذه الحالة لا يدخل تحت مظلة الدعم والمساعدة التي تقدم عادة للدول التي تتقطع بها السبل. ولكن البديل هنا ببساطة، هو إحلال دول كبرى محل الدول الإفريقية ولعب الدور الذي كان من المفترض أن تؤديه. وهو إشارة واضحة إلى إعادة إحياء نظام "الوصاية conservatorship " أو لنسمه الاستعمار الجديد.

1) عجز الدولة عن أداء وظائفها.

يستند مفهوم "الدولة الفاشلة" حسب "هلمان وراتنر" إلى فكرة أن " *الدولة القومية تكون عاجزة تماما عن الحفاظ على موقعها بين الأمم باعتبارها عضوا في المجتمع الدولي*". [60] ويتعمد الكثير من الباحثين والأكاديميين وحتى رجال السياسة كما ذكرناه فيما سبق، تفسير هذا المفهوم من خلال سرد أمثلة عن دول أو عن أوضاع في دول يتم فيها الإشارة إلى الحرب الأهلية والصراعات العرقية، والعجز عن تحقيق المنافع

---

(58) – Ibid., p. 46

(59) – Gerald B. Helman & Steven R. Ratner. Op.Cit, pp. 12-20.

(60) – Akpinarli, Neyire. Op.cit, p. 91

الاقتصادية والاجتماعية كأسباب أو نتائج مترتبة على هذه الظروف. وهو ما يجعل هؤلاء يقارنون بين عدم قدرة هذه الدول على الاضطلاع بمهامها وبين حالة العجز. تماما كما يفعل كل من "هلمان وراتنر" لتبرير الدعوة إلى سياسة الوصاية من جديد، حيث يشبهان الدول الفاشلة بالشخص المعاق بمرض عقلي أو جسدي، أو يعاني من التعاسة أو الافلاس.[61] بل بعضهم ذهب إلى أبعد من ذلك، حينما حاول تفسير "فشل الدولة" من خلال استخدام مصطلحات التحليل النفسي. هو على الأقل ما تحاول بعض المقاربات النفسية تبريره من خلال أطروحة " البربرية الجديدة"، التي تدافع عن الرأي القائل بأن "فشل الدولة" يحدث نتيجة خصائص داخلية ثقافية وعرقية تشكل جزءا لا يتجزأ من واقع البلدان الإفريقية. **(62)** وعليه، خلافا للمثل الغربية فيما يتعلق بالدولة، فان الدول الفاشلة تمثل الأنظمة "غير الطبيعية" أو "الناقصة" التي هي غير عقلانية، عنيفة وهمجية. وهذا يعني ببساطة أن "فشل الدولة" يحدث بسبب وجود "مرض خطير" أو "اضطراب عقلي أو جسدي" ينبغي معالجته عن طريق تدخل طبيب، لا يمكن أن يكون إلا الدول الغربية. وبناء على المعطيات السابقة، فان "الدول الفاشلة" هي تلك الدول التي تمر بحالة صدمة جماعية mass trauma خطيرة ينبغي معالجتها عبر تدخل واسع النطاق. هذا النوع من التدخل، يقول Pupavac، ينظر من خلاله إلى المجتمعات المتلقية للمساعدة على أنها مجتمعات "*... غير عقلانية وغير ناضجة عاطفيا، وهي بالتالي عاجزة عن تسيير شؤونها من دون تدخل خارجي.*" [63]

هذه المقاربة النظرية وغيرها شكلت في السنوات الأخيرة خزانا فكريا ونظريا، أصبح يتجلى بشكل واضح في مواقف صناع السياسة الخارجية في الغرب. وصار من المألوف في تصريحاتهم المختلفة التأكيد على أن إفريقيا باتت تمثل بوضوح أكثر حالات فشل الدولة حدة، وأن الحل يكمن في تدخل المجتمع الدولي. حيث أصبح جل التنظير المتعلق بظاهرة الدول الفاشلة يصب في اتجاه تكليف المجتمع الدولي بمهمة إنقاذ هذه

---

(61) −Akpinarli, Neyire. Op.cit, p. 92

(62) − Caglar Dolek.Op.cit.

(63) -Vanessa Pupavac, «Therapeutic Governance: Psychosocial Intervention and Trauma Risk Management. **Disasters**, 25(4), 2001, p. 368. In: Caglar Dolek. Op.cit.

الدول وشعوبها من خطر الفوضى والعنف. هذا الإنقاذ الذي يتخذ من التدخل العسكري والإدارة الدولية أهم أشكاله.

2) **الحل بيد المجتمع الدولي**

بما أن غياب حكومة فعالة بات مؤشرا على عدم قدرة الدولة على أداء مهامها وبالتالي فشلها، أصبح جل التنظير المتعلق بظاهرة الدول الفاشلة يصب في اتجاه تكليف المجتمع الدولي بمهمة إنقاذ هذه الدول وشعوبها من خطر الفوضى والعنف. هذا الإنقاذ الذي يتخذ من التدخل العسكري والإدارة الدولية أهم أشكاله. يتجلى هذا التصور بوضوح في الوصف الذي أعطته كاتبة الدولة الأمريكية السابقة "مادلين أولبرايت" Madeleine Albright للتدخل الأمريكي في الصومال، والذي جاء في مقال لها حيث قالت: " *إن القرار الذي يجب علينا أن نأخذه هو ما إذا كان علينا الانسحاب، وترك الصومال ينحدر إلى الهاوية أو مواصلة المسيرة ومساعدته في انتشال البلاد وشعبها من فئة الدول الفاشلة إلى احدى الديمقراطيات الناشئة*". [64] موقف مادلين أولبرايت من الأزمة في الصومال يأتي في سياق الآراء الرسمية الصادرة عن الإدارة الأميركية، والتي ترى في فشل الدولة نتيجة حتمية للانهيار المستمر للسلطة المركزية، والذي هو في حد ذاته نتيجة لعدة مشاكل في مقدمتها الحروب الثورية، الحروب العرقية وتغيير الأنظمة.[65] بالتالي هذه الظروف غير المستقرة التي تعرفها "الدول الفاشلة"، أصبحت هدفا رئيسيا بالنسبة لاستراتيجيات الأمن العالمية خلال العقدين الماضيين. وهذا بعد أن تم تصويرها على أنها "تهديد جديد" للسلام والأمن الدوليين. والأخطر من ذلك هو ربطها بمشاكل أمنية تحضى باهتمام بالغ من طرف المجتمع الدولي كظاهرة الإرهاب الدولي والهجرة غير الشرعية، وتجارة المخدرات.

---

(64) -Madeleine K. Albright, «Yes, there is a reason to be in Somalia», **New York Times**, August 10, 1993, A19. –

(65) -William M. Wise. «American Perspectives on the Threat Posed by Weak and Failing Asian States.» Paper presented in the US-China Conference on Areas of Instability and Emerging Threats, Beijing, February 23-24, 2004. http://www.isn.ethz.ch/isn/Digital-Library/Publications/Detail/?id=43638&lng=en(تم تصفحه في 18 جانفي 2012)

وعليه يمكن القول إن الولايات المتحدة والدول الغربية عامة، استطاعت من خلال هذا الربط أن تجد مبررا قويا لها من أجل التدخل في هذه الدول بدعوى بناء مشروعية جديدة في هذه الدول ومنعها من أن تصبح ميدانا للإرهاب والفوضى وفرصة لانتقالها إلى جهات أخرى من العالم. انطلاقا من هذه النقطة الجوهرية، لم يعد النقاش اليوم ينصب حول شرعية التدخل من عدمه والغاية الحقيقية التي تدفع وتشكل حافزا لأطرافه، ولكن كل الاهتمام أصبح يدور على السبل الكفيلة بجعل عملية التدخل ناجحة.

3) الوصاية: هي الحل المقترح:

أيد العديد من الكتاب والساسة، الدعوة إلى إعادة الاستعمار كحل لمشكلة الدول الفاشلة أو المنهارة. " يفري هربست" Jeffrey Herbst مثلا يشير إلى أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والجهات المانحة الأخرى، تقوم بدور هام في اتخاذ القرارات الاقتصادية، وبالتالي ينبغي عليها أن تربط تقديم مساعداتها لهذه الدول مقابل التغييرات السياسية والإصلاحات الأخرى التي عليها القيام بها[66]. لكن الاقتراح الأكثر دقة هو الذي قدمه كل من "هلمان وراتنر" حيث يدعوان إلى إقامة نظام وصاية جديد باعتباره النموذج الأصلح للحصول على مساعدة الأمم المتحدة. وعليه فهما يقترحان أن الأمم المتحدة تتولى مهمة الوصاية المباشرة، عندما يكون هناك حالة انهيار تام للسلطة الحكومية في أحد البلدان. [67] لقد انطلقا من الأساس النظري الذي يقوم عليه مبدأ الوصاية في نظام الحكم المحلي لمساعدة أولئك الذين هم غير قادرين تماما على الاستغناء عن دعم الغير لهم، مما يجعل من الضروري وضع نظام قانوني يعمل المجتمع من خلاله على إدارة شؤون المحتاجين. انطلاقا من هذا النموذج، يرى الباحثان أن ما يحدث بالنسبة لبعض الدول الإفريقية هي حالة مشابهة لما يقع على مستوى المجتمعات الداخلية، ولكن العجز هنا يقع على مستوى النظام الدولي. لذلك فهما يعتقدان أن الأمم المتحدة، كنظام سياسي، ينبغي عليها النظر في استجابة مماثلة لمحنة

---

(66) – Gordon Ruth. Op.cit, p. 923

(67)) – اقترح كل من هيلمان و راتنر في هذا الاطار ثلاثة أشكال من التدخل الخارجي لمساعدة الدول الفاشلة، تتمثل بالتدرج في تقديم المساعدة لهذه الدول أو اخضاع الحكومة المركزية في هذا البلد الى سلطة الأمم المتحدة أو في الأخير خضوع هذه الدولة مباشرة الى سلطة الأمم المتحدة.

Gerald B. Helman & Steven R. Ratner. Op.cit, p. 13.

الدول الفاشلة. من شأن هذا الاقتراح المقدم إذن، إحياء نظام الوصاية القديم وتطبيقه على الدول المستقلة ذات السيادة.[68] ويشترط الباحثان لإنجاح المهمة، تخلي الدول طوعا عن إدارة شؤونها الداخلية والخارجية لفترة محددة، وتسليم سلطاتها إلى الأمم المتحدة. وعندئذ يكون المجتمع الدولي هو المخصص للعمل نيابة عنها.[69]))

بدوره يعتقد "وليام باف" William Pfaff[70] أن غالبية الدول الإفريقية هي في حاجة إلى شكل من أشكال الوصاية. ويضيف أن الاستعمار الجديد أصبح ضرورة إفريقية ملحة. ما يختلف فيه "باف" عن سابقيه هو اعتقاده أن ليس بوسع الأمم المتحدة في إطار الظروف الحالية لعب هذا الدور. وهو بالتالي يقترح أن تقوم الدول الكبرى وبالخصوص الدول الاستعمارية السابقة بهذه المهمة، بحكم "خبرتها ومعرفتها العميقة بالمجتمعات الإفريقية".

هذا ويذهب "بول جونسون" Paul Johnson أبعد بكثير عندما يشيد في مقال له[71] بفضائل الاستعمار ويرى أن انهيار الأنظمة الإفريقية بعد الاستقلال يرجع إلى السلبيات الكثيرة الناتجة عن إنهائه بشكل متسرع وسابق لأوانه. فهو يعتقد أنه يجب على مجلس الأمن الدولي أن يولي مهمة بسط الاستقرار في الإقليم الذي انهارت فيه السلطة المركزية، إلى واحدة أو أكثر من الدول القادرة على فرض النظام بالقوة وتحمل المهام السياسية.[72] يجب أن تكون مدة هذه الولاية محدودة وينبغي أن تنتهي بمجرد قيام حكومة فعالة، وهو ما قد يستغرق ما يعادل 100 عام.[73] هذه الوصاية يجب أن تخضع لإشراف مجلس الأمن الدولي. وهو يعتقد أنه ينبغي عدم تكرار أخطاء سنوات الستينات، وعليه لا ينبغي للدول الوصية الانسحاب حتى تكون متأكدة من أن عودة هذه الدول

---

[68] – وهذا أمر لا يجيزه في الوقت الراهن ميثاق الأمم المتحدة الذي يمنع تطبيق نظام الوصاية على أعضاء الأمم المتحدة الأصليين أو المنظمين لاحقا، كما جاء في المادة 78.

[69] (-Gordon Ruth. Ibid., p. 924

[70] - William Pfaff, «Much of Africa Should Be Under Trusteeship. », **Chicago Tribune**, May 28, 1996, http://articles.chicagotribune.com . (تم تصفحه في 03 فبراير 2012)

[71] –Paul Johnson, «Colonialism's Back-and Not a Moment Too Soon. », **New York Times**, April 18, 1993, p. 22.

[72] - Paul Johnson. Ibid. p. 22.

[73] – Ibid., p. 22.

إلى وضعية الاستقلال ستكون ناجحة. يخلص "جونس" إلى أنه يجب على الغرب التخلي عن الحكمة التقليدية التي تفيد أن لجميع الشعوب الحق في الاستقلال، لأن بعض الدول هي ببساطة لا تصلح لحكم نفسها بنفسها.

V. دولة الصومال من الفشل إلى الانهيار:

نوجز في هذا الجزء من البحث، بعض الحلقات الهامة من تاريخ الصومال، وذلك من أجل فهم جذور النزاع القائم اليوم وسبب غياب حكومة فعالة فيه. كما نركز في جزء ثاني، على طبيعة تفاعل المجتمع الدولي مع ظاهرة الدولة الفاشلة في الصومال.

يعد الصومال وفق ما سبق، نموذجا مثاليا لحالة الدولة الفاشلة أو المنهارة، ويتجلى ذلك بوضوح بعد أن ثبت غياب السلطة المركزية فيه وعجزها عن إدارة وظائفها الأساسية الدنيا. من وجهة النظر الغربية، الحفاظ على هذه الوظائف يعد شرطا أساسيا من أجل الاستقرار السياسي، الاقتصادي والاجتماعي للبلد. فالدولة في واقع الأمر هي الجهة التي يتخلص بفضلها مجتمع ما من حالة الحرب الدائمة بين أفراده، إلى حياة اجتماعية مستقرة. من هذا المنظور يمكن اعتبار الوضع في الصومال بأنه "فوضوي"، ولا سيما بسبب عدم قدرة الدولة –بعد مجيء الحكومة المؤقتة–على فرض سيادتها على كامل أراضيها والحفاظ على أمن مواطنيها.

1) الظروف المصاحبة لتأسيس وانهيار الدولة في الصومال:

تعود خلفيات النزاع في هذا البلد إلى عام 1960، عندما انسحبت بريطانيا وإيطاليا من البؤر الاستعمارية التي كانت تحت سيطرتها –بريطانيا من الشمال الغربي، وإيطاليا من الأراضي الواقعة في الجنوب–والتي اتحدت فيما بعد لتشكل جمهورية الصومال. وعلى الرغم من أن الدولة الجديدة أنشأت نظاما ديمقراطيا تعدديا، إلا أنه تفكك في وقت لاحق بسبب حالة التشرذم السياسي والاجتماعي، وسوء التسيير الإداري والمالي.

يبدو الصومال لأول وهلة حالة فريدة من نوعها في إفريقيا. فتركيبته السكانية متجانسة، وتقريبا جميع سكانه يتكلمون نفس اللغة (الصومالية)، وكلهم يتبعون نفس الدين والمذهب (الإسلام السني)، ونفس الثقافة وهم من نفس العرق. لكن عناصر التجانس هذه قائمة مع ذلك على تقسيم هو الآخر فريد من نوعه مبني على نظام

العشائر[74] (الدارود، العيسى، الرحانوين، الدير، الهويا، الدجيل). **(أنظر الخريطة 01)** تستند هذه العشائر على أعراف اجتماعية صارمة، تمثل الطريقة الوحيدة لتوفير مجموعة مشتركة من القيم والمصالح، كما تضمن في الوقت ذاته الحماية الجماعية.[75] وكان شيوخ العشائر وزعماؤها يمثلون السلطات الرئيسية، ويمارسون تأثيرا هائلا على الحياة الاجتماعية والسياسية. وعلى الرغم من مضي أكثر من قرن تقريبا على وجود الحكم الاستعماري، إلا أن نفوذ الإدارات الاستعمارية عموما ظل يقتصر بشكل كبير على المدن، مع ضعف فادح في البنية التحتية. مما أبقى على بنية العشيرة في جوهره لم يتغير. هذا كما أن الخصومات العشائرية كانت دائما موجودة، ولكن النظام التقليدي، الذي كان قائما على مزيج معقد من الدبلوماسية، المبادلات، المسؤوليات والتعويضات، عمل على الحفاظ على السلام الاجتماعي والنظام.[76]

---

[74] - Jacques Leroueil. «Somalie : autopsie d'un État failli.» http://jacqueslerogueil.blog.fr/2011/03/25/somalie-triste-symbole-de-l-etat-failli-10889718/ . (تم تصفحه في 16 جانفي 2012)

[75] – Ibid.

[76] - Jacques Leroueil, «Somalie : autopsie d'un État failli.». http://jacqueslerogueil.blog.fr/2011/03/25/somalie-triste-symbole-de-l-etat-failli-10889718/ . (تم تصفحه في 16 جانفي 2012)

الخريطة 01: الانتشار الجغرافي لأهم العشائر الصومالية

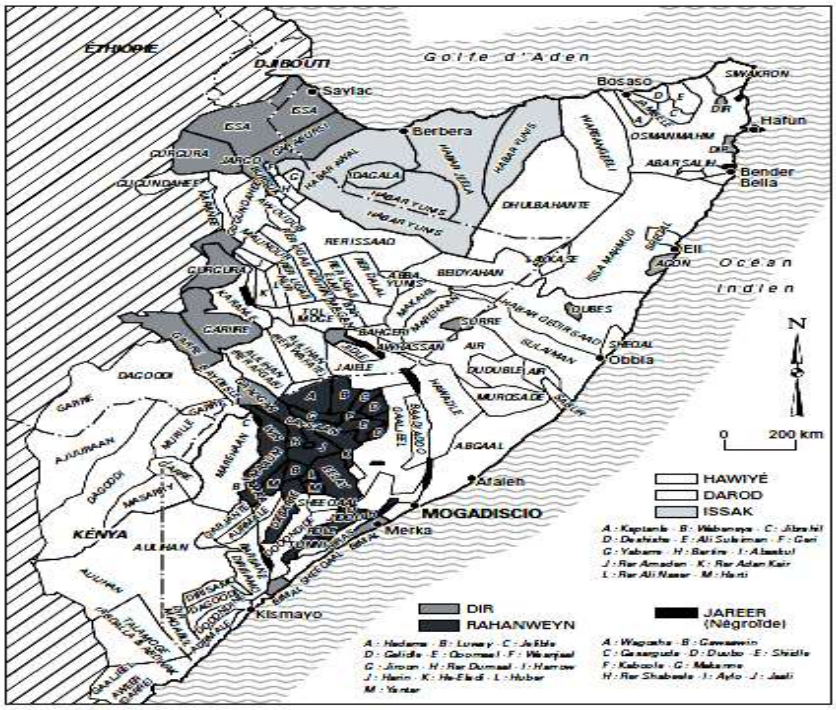

Source: Jean-Christophe Mabire. « Somalie, l'interminable crise.» Hérodote. N° 111, 4éme trimestre 2008, p. 60.

مع مجيء "سياد بري" إلى الحكم، بدأت البنية القائمة على نظام العشائر تفقد شيئا فشيئا أهميتها ومصداقيتها في أوساط السكان. [77]حيث عمل على نزع سلطة المجالس التقليدية ومنحها للمسؤولين في الدولة، ليكتمل بذلك استبعاد أي دور لهذه المجالس في شؤون الدولة، ونزع الشرعية عنها. في عام 1991، وجد المجتمع الصومالي نفسه من دون معالم، حيث لم يعد لديه ثقة سواء في هياكل "الدولة الحديثة" ولا حتى في البنى التقليدية التي دمرها من قبل نظام سياد بري.[78]

تولى الجنرال محمد سياد بري قيادة الصومال بعد انقلاب عسكري، تسع سنوات فقط بعد الاستقلال. وطيلة فترة حكمه التي دامت أكثر من عشرين عاما، لم يتوقف فيها عن التلاعب واستغلال الخصومات بين العشائر، والاستئثار بموارد الدولة والمساعدات

(77) - Jean-Christophe Mabire. « Somalie, l'interminable crise.» **Hérodote**, N°111, Editions La Découverte, 4e trimestre 2003, p. 59.
(78) (1_) Jean-Christophe Mabire. Op.Cit, p. 59

الخارجية.[79] كما جعلته حاجته إلى توظيف العشائر والقبائل كأداة لتقوية دعائم حكمه وبسط هيمنته على مقدرات البلاد، يتنكر شيئا فشيئا إلى شعاراته الأولى بعد توليه السلطة. تلك الشعارات التي كان يدعو من خلالها، إلى القضاء على النظام القبلي واستبداله بمؤسسات الدولة الحديثة. لم تكن تلك إلا مجرد شعارات للاستهلاك المحلي، لأن الواقع أثبت أنه كان لا يدخر جهدا من أجل دعم عشيرته (الدارود Darod) ومنحها المناصب المهمة في أجهزة دولته.[80] كما استغل اللاجئين من سكان الأوغادين ذوي الأصول الصومالية من أجل الحد من نفوذ عشيرة العيسى في شمال البلاد. حيث قام بتفضيل هؤلاء فيما يتعلق بالوظائف والموارد وتخصيص الأراضي ومشاريع التنمية على حساب هذه العشيرة، الأمر الذي دفع ببعض من عناصرها إلى الانشقاق عن الجيش وتشكيل مليشيات للدفاع عن نفسها.

في الواقع، كان مفهوم "الدولة" أجنبيا عن الصومال، حيث كان الجديد الذي جلبته القوى الاستعمارية–وزاد نظام سياد بري في وقت لاحق من تعزيزه–هو إدخال نموذج الدولة المركزية. حيث أصبحت هذه الأخيرة الهيئة الوحيدة ذات السيادة، التي تكون قراراتها ملزمة للجميع، وفي معظم الأحيان في تحد واضح للأعراف الاجتماعية السابقة التي كانت تربط بين مختلف أطراف المجتمع.[81] لذلك كان سقوط سياد بري وانهيار نظامه، لحظة فارقة في تاريخ الصومال. حيث صاحب سقوط نظامه، انهيار مؤسسات الدولة، الجهة الوحيدة التي كان بمقدورها فرض النظام وتوفير الحماية للمواطن. كان الأمن بالخصوص أول المفقودين بعد أن بدأت العشائر في الاقتتال فيما بينها بهدف الاستيلاء على السلطة مصدر القوة والثروة. وهذا بعد أن تأكد لديها أن الاستيلاء على السلطة هو السبيل الوحيد للاستحواذ على ثروات البلاد.[82]

---

[79] -Karin Von Hippel. «Democracy by Force, US Military Intervention III the Post-Cold War World.» Cambridge University Press. 2004. 2nd edition, p. 57.

[80] - Ibid. p. 58.

[81] Jacques Leroueil. Ibid

[82] – حول هذا الموضوع يمكن مطالعة:

Anne Marouze et Antje Mengel. « Le rôle des clans somaliens dans le conflit et la construction de la paix». Stable URL: http://www.irenees.net/fr/fiches/analyse/fiche-analyse-783.html. (2012/02/01 تم تصفحه بتاريخ).

تراكم جميع هذه الأخطاء ولفترات زمنية طويلة جعل سنة 1979 هي بداية بروز مظاهر الانهيار لنظام سياد بري وكذلك لتحول كارثي في إدارة الدولة من خلال ظهور صراع ومواجهة علنية بين أجنحة النظام نفسه.[83] ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، إذ تمثل سنة 1979 أيضا سنة الإعلان عن أول تنظيم مسلح سرعان ما لحقت به العديد من التنظيمات الأخرى التي اتفقت جميعها على إزاحة سياد بري والعشيرة الموالية له من السلطة.[84]

وبالفعل كان للمعارضة المسلحة ما أرادت، حيث فر الرئيس سياد بري من مقر الرئاسة في جانفي 1991 كمؤشر أخير على انهيار نظامه. ولكن الأمور لم تتوقف عند هذا الحد، إذ أن انهيار النظام كان مقدمة لحرب أهلية مدمرة بين فصائل المعارضة لاتزال رحاها تدور إلى اليوم. لقد ترتب على سقوط نظام سياد بري في عام 1991 مجموعة من الآثار الكارثية،[85] أولها يتمثل في اختفاء جهاز الدولة المركزية. كما أعقب هذا الانهيار تصفية ممنهجة للمؤسسات العامة بجميع أنواعها، وصاحبها بشكل عام، عمليات سلب ونهب لأنقاض الدولة التي كانت تمثل مصدرا للسلطة والثروة في نظر الفصائل الصومالية المتصارعة. كما أن الشروط التي أصبحت تفرضها المؤسسات المالية الدولية على دول العالم الثالث بما فيها الصومال، تزامنت مع تزايد وتيرة العنف المسلح، وتحديدا بسبب اختفاء الدولة.

وبفعل حالة العدوى، أصبح استخدام السلاح وسيلة شائعة في خضم المنافسة على الثروات. وبالتالي كان هناك ما يشبه الحلقة المفرغة، حيث السيطرة على الموارد تسمح بالحفاظ والإنفاق على الميليشيات المسلحة، التي بدورها تعد وسيلة للاستيلاء

---

(83) – بعد تعرض سياد بري لحادث غامض تسبب في إصابته، تمت إثارة موضوع خلافته داخل عشيرته، حيث اشتد الخلاف بين ابنه الأكبر الجنرال مصلح وابن عمه عبد الرحمان جمعة بري. وقد تسبب الخلاف بينهما إلى انقسام العشيرة التي ينتمون اليها إلى جانب انقسام ما تبقى من القوات المسلحة الصومالية.

(84) – أعلن في هذه السنة عن تشكيل "الجبهة الديمقراطية لإنقاذ الصومال" وهي حركة اتخذت من العمل المسلح أساسا لنشاطها المعارض، وينحدر جل عناصرها من عشيرة الدارود. ثم التحقت بها بعد سنوات قليلة "الحركة الوطنية الصومالية" التي ينتمي عناصرها أساسا إلى عشيرة العيسى. وقد لقي كلا التنظيمين دعما صريحا من الجارة إثيوبيا.

(85) - Jean-Bernard Véron. Op.Cit, pp. 50-56.

على الموارد الطبيعية والثروات. وتتويجا لكل ما سبق عرف الصومال تشتت وحدته الترابية وظهور أقاليم جديدة تدعي استقلالها عنه.[86]

مرت الحرب الأهلية في الصومال بالعديد من المراحل، حيث كان سقوط نظام سياد بري بمثابة نهاية المرحلة الأولى من هذه الحرب، التي كانت بوادرها الأولى قد بدأت في الظهور منذ فترة تعود إلى تاريخ استيلائه على السلطة. وبالتالي هذه الحرب لم تظهر فجأة إلى الوجود، ولكن ظلت تتطور شيئا فشيئا. وهو ما يدفعنا إلى التساؤل عن المغزى من أن تتسارع بعض الدول الغربية إلى وصف الصومال بالدولة الفاشلة منذ سقوط النظام، والواقع يثبت أنه كان فاشلا منذ البداية، مع علمها بما كان يحدث، وحتى أنها كانت لفترات زمنية طويلة تغض الطرف عن كل ما كان يحدث في هذا البلد من تجاوزات وفساد إلى درجة التواطؤ مع النظام الحاكم فيه.

2) تأثير الفاعل الخارجي:

تبدو الحرب الأهلية في الصومال للوهلة الأولى على أنها اندلعت تحت تأثير المتغيرات الداخلية وفي مقدمتها الطابع القبلي للمجتمع الصومالي وظلم واستبداد نظام الحكم فيه، باعتبارهما المتغيرات الأكثر أهمية التي تقف وراء نشوب هذه الحرب. إلا أن دور العوامل الخارجية وفي مقدمتها دور بعض القوى الكبرى الدولية والإقليمية لا يقل أهمية، إن لم يكن هو السبب الأرجح في نشوب هذه الحرب واستمرارها.

لقد أسهم التغير الذي طرأ على سياسة الولايات المتحدة بعد مجيء الرئيس كارتر إلى الحكم، وتحول إثيوبيا الحليف التقليدي للولايات المتحدة إلى المعسكر الاشتراكي، في تحول الدعم الأمريكي لصالح نظام سياد بري. حيث تبنى الرئيس كارتر بعد توليه الرئاسة في 1977، نظرة مستشاره للأمن القومي حول منطقة القرن الإفريقي. كان بريجنسكي ينظر إلى المنطقة من زاوية التنافس مع الاتحاد السوفياتي ورأى أنها جزء لا يتجزأ مما أسماه في حينها "قوس الأزمات" والذي يمتد من أفغانستان إلى شرق

---

(86) – بعد أقل من أربعة أشهر من سقوط نظام سياد بري أعلنت "الحركة الوطنية الصومالية" التي شاركت الفصائل الأخرى في القتال ضد النظام في 18 مايو 1991 قيام ما أسمته جمهورية أرض الصومال (التي كانت تعرف في السابق بالصومال البريطاني) واستقلاله عن الصومال من طرف واحد، كما أعلنت بونتلاند استقلالها أيضا في وقت لاحق، إلى جانب أقاليم أخرى في شمال وجنوب البلاد.

إفريقيا.[87] كما أن كارتر نفسه كان يعتقد بأنه ينبغي على الولايات المتحدة مساعدة الدول التي تقطع علاقاتها بالاتحاد السوفياتي والترحيب بها في المعسكر الغربي. لذلك وافق على تقديم مساعدات عسكرية إلى الصومال قبل يومين فقط من إقدام سياد بري على شن حربه على إثيوبيا. [88] وعلى الرغم من هزيمته في حرب الأوغادين، تمكن الصومال من المناورة واستغلال ظروف الحرب الباردة من أجل الحصول على المزيد من المساعدات الأمريكية. حيث وقعت الولايات المتحدة في عام 1980، اتفاقا للتعاون العسكري ضمن لها استغلال قاعدة بربرة التي كانت فيما مضى تحت إدارة الاتحاد السوفياتي.[89]

كان اهتمام الولايات المتحدة بالصومال استراتيجيا إلى حد كبير، حيث لم تتردد في مدها بالأسلحة والمساعدات من أجل التنمية التي كانت تقدمها الوكالة الأمريكية للتنمية على وجه الخصوص. بشكل أصبح الصومال بفعل هذه المساعدات تحت رعاية الولايات المتحدة، ويعتمد بشكل يكاد يكون كليا على المساعدات الخارجية الغربية لدعم اقتصاده. [90]كانت هذه المساعدات الاقتصادية كبيرة جدا، بحيث سببت مشاكل في هذا البلد الذي وجد صعوبة في استيعابها واستخدامها على نحو فعال.[91] أدت هذه المساعدات إلى نتائج عكسية بالنسبة للاقتصاد الصومالي، الذي انهار لاحقا بسبب الفساد الذي انتشر على نطاق واسع، والسياسات الاقتصادية الفاشلة، والحرب الأهلية التي بدأت أولى حلقاتها من شمال غرب البلاد.

بحلول 1988 بدأ مستوى التوتر في إطار الحرب الباردة بين العظميين يتراجع. وتزامن ذلك مع بداية ظهور انتقادات دولية متزايدة لطريقة أداء الحكومة الصومالية لحربها ضد المعارضة في الشمال. في هذا الوقت أيضا بدأت تتعالى أصوات داخل

---

(87) −Peter Woodward,«US foreign policy and the Horn of Africa. », Ashgate Publishing Limited. England, 2006, p. 25

(88) − Peter Woodward,«US foreign policy and the Horn of Africa. », Ashgate Publishing Limited. England, 2006, p. 25

(89) - Ibid., p. 25

(90) Marc-Antoine Pérouse de Montclos. « Interprétation d'un conflit, le cas de la Somalie.», N°70 - 2001, CENTRE D'ÉTUDE D'AFRIQUE NOIRE, IEP de Bordeaux, p. 10. Stable URL:http://www.cean.sciencespobordeaux.fr/pageperso/td70.pdf

تم تصفحه بتاريخ 18 /2012/01)

(91) - Karin Von Hippel. Op.cit, p. 58

الكونغرس تنتقد انتهاكات حقوق الإنسان في الصومال وتطالب بتعليق التعاون معه وضرورة إعادة تقييم الإدارة لأولوياتها في هذا البلد.[92] لكن في البداية كانت الولايات المتحدة تتجنب توجيه الانتقاد المباشر للقمع الذي كان يمارسه نظام بري، نظرا لأهمية المنشآت العسكرية في بربرة. إلا أن القصف الهائل للمدنيين في هرجيسا، دفع الولايات المتحدة في البداية إلى وقف برنامج التعاون العسكري مع هذا البلد الذي فقد الكثير من أهميته الاستراتيجية مع نهاية الحرب الباردة.[92] وفي الأخير أوقفت مساعداتها نهائيا سنة 1990.[93]

نشوب الحرب الأهلية في الصومال منذ 1991 كان فرصة لتدخل أطراف دولية كثيرة في هذا البلد، وكان لكل واحد منها أهدافه الخاصة به. لم تكن تلك التدخلات تعمل دائما في اتجاه التهدئة، حتى وإن كانت تبدو أنها تسعى إلى تخفيف بعض الآثار المترتبة عن هذه الأزمة. [94]ذلك أن من بين التدخلات الخارجية من زاد بالفعل في تعقيد المعادلة الصومالية، وتظل بعيدة من أن تصب في صالح التسوية وتحقيق الاستقرار في البلاد.[95] حيث عملت هذه التدخلات على توسيع الفجوة بين الأطراف المتنازعة، وهو ما زاد في إطالة أمد الحرب الأهلية.

في البداية يجب الإشارة إلى أن الصومال، يعد ميدان مواجهة بامتياز، بين بلدين في المنطقة، هما إثيوبيا وإريتريا اللتين خاضتا حربا طاحنة في أواخر التسعينات من القرن الماضي، وتتخذان من الأراضي الصومالية منذ 1998 ميدانا للحرب بالوكالة. حيث دعمت الأولى ولا تزال السلطة المؤقتة في مقديشو، في حين تقوم الثانية بتسليح واستضافة المعارضين الأكثر عداوة للسلطة وفي مقدمتهم حركة الشباب المجاهدين. ولا تزال دول القرن الإفريقي وفي مقدمتها إثيوبيا وكينيا تسعيان لاستغلال الفراغ القائم في الصومال وغياب الدولة فيه، من أجل تمرير سياساتهما الخارجية في المنطقة.

---

(92) - Peter Woodward. Ibid, p. 26.

(92) - Peter J. Schraeder. «The Horn of Africa: US Foreign Policy in an Altered Cold War Environment. «, **Middle East Journal**, Vol. 46, No. 4, autumn, 1992, p. 575.

(93) -Peter .J. Schraeder, «The End of the Cold War and US Foreign Policy toward the Horn of Africa in the Immediate Post-Siyaad and Post-Mengistu Era»,**North-east African Studies**, Vol. 1, No. 1. 1994, pp. 91-119

(94) - -Peter Woodward.Op.cit, p. 27

(95) -Jean-Bernard Véron. Op.cit, p. 55.

في الحقيقة، إن تجاذب المصالح الإقليمية ومصالح الدول الكبرى في الصومال بعد نهاية الحرب الباردة واندلاع الحرب الأهلية فيه، قد يفسر فشل الحلول الدولية المختلفة لإيجاد تسوية للنزاع في هذا البلد. ذلك أنه لم تكن فكرة إيجاد تسوية حقيقية ونهائية لهذا النزاع تشكل أولوية ملحة عند هذه الدول، بل كان هذا النزاع ولا يزال أقرب إلى الورقة التي توظف لتحقيق مكاسب ولو ظرفية. كما ألا أحد من القوى الإقليمية وبخاصة إثيوبيا وكينيا، تريد أن تنجح المصالحة في هذا البلد كي يعود قويا من جديد ويطالب باسترجاع ما اقتطعه الاستعمار من أقاليمه. لذلك يعمل كل واحد منهما على صعود نظام حكم موالي لهما في مقديشو، أو إبقاء حالة الفوضى وانهيار الدولة. وهو الهدف نفسه الذي يدفع إثيوبيا إلى تشجيع ظهور دويلات صغيرة على أنقاض الصومال الحالي. **(أنظر الخريطة 02)** وقد يدخل في هذا المسعى أيضا غزوها العسكري للأراضي الصومالية ووصول قواتها إلى العاصمة مقديشو بدعم أمريكي ودولي، بدعوى محاربة الإرهاب. [96]

أما فيما يخص الدور الذي لعبته القوى الكبرى في هذا النزاع وفي استمراره بهذا الشكل وإلى اليوم، فليس أدل على ذلك ما تقوم به الولايات المتحدة في المنطقة منذ نهاية الحرب الباردة. إما من خلال دفع المجتمع الدولي إلى التقاعس وإهمال المنطقة والحلول التي قد تكون مجدية، أو من خلال التدخل العسكري المباشر واستهداف فصائل صومالية معينة، بدعوى الحرب العالمية على الإرهاب، أو من خلال إنابة بعض القوى الإقليمية في المنطقة لتلعب دور الدركي بتفويض منها. وفي جميع هذه الحالات يتم إضاعة وتفويت فرص كثيرة كانت ستسهم في إخراج هذا البلد من حالة الفشل والفوضى.

يذهب "تيرنس ليونس وأحمد سماتار" Terrence Lyons, Ahmed Samatar[97] إلى الاعتقاد أن الفاعلين الدوليين وحتى الإقليميين فضلوا تتبع أحداث الصومال من بعيد دون التدخل في السنوات الأولى التي انهار فيها نظام سياد بري، بالرغم من أنه

---

[96] -طالع حول هذا الموضوع :

Alain Gascon. «L'intervention Éthiopienne en Somalie: La Croix Contre Le Croissant?». Outre-Terre. 2007/3 - n° 20.Article disponible en ligne à l'adresse: http://www.cairn.info/revue-outre-terre-2007-3-page-447.htm

[97] - Terrence Lyons and Ahmed I. Samatar. «**Somalia: State Collapse, Multilateral Intervention and Strategies for Political Reconstruction»** Washington D.C.: Brookings, 1995.

كانت لديهم الآليات الكافية للتدخل وحل النزاع وهو في مراحله الدنيا. لكن الملاحظ هو أن العكس هو الذي وقع، حيث عملت كل من الولايات المتحدة وإيطاليا وبعض الدول الأوروبية الأخرى على دفع النظام إلى الهاوية. إما من خلال الامتناع عن استخدام المساعدات التي كانت تقدم للنظام من أجل دفعه إلى تبني التحول السلمي والانفتاح أكثر على المعارضة. أو من خلال إقناع هذه الأخيرة بجدوى التفاوض مع النظام وتقديم بعض التنازلات، أو على الأقل الامتناع عن دعم فصائل معارضة ودفعها إلى اتخاذ مواقف متشددة والاعتقاد بإمكانية الحل العسكري.[98] أو من خلال عملية الهدم الممنهج الذي استهدفت فيه المؤسسات المالية الدولية – في إطار المشروطية السياسية والاقتصادية – ما تبقى من مؤسسات اقتصادية قائمة في البلاد.

الخريطة 02: التقسيم الإداري في الصومال، والتوزيع الجغرافي للدويلات الصومالية المعلنة من جانب واحد.

[98] وهو ما قامت به إيطاليا من خلال سفيرها في مقديشو، الذي حث علي مهدي على إعلان نفسه رئيسا للصومال بعد دخول قوات المعارضة إلى العاصمة. ومن المهم الإشارة إلى أن إيطاليا كدولة استعمارية سابقة، استطاعت أن تحافظ على علاقات قوية مع عشيرة الأبغال Abgal حيث كانت حليفة لها.

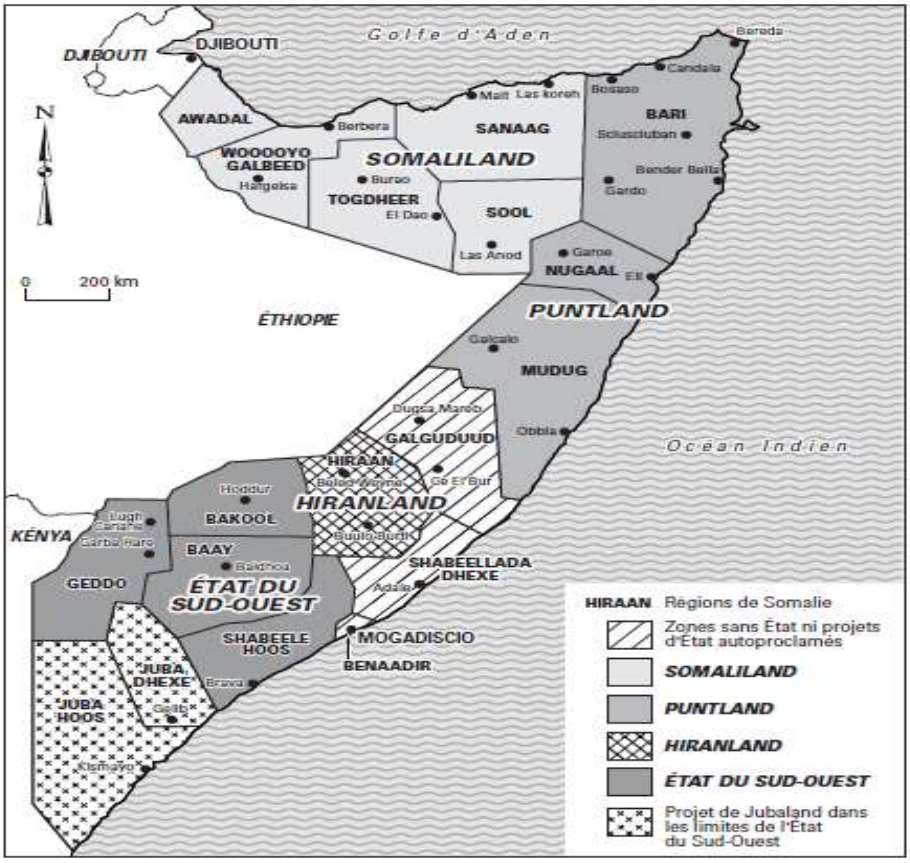

Source: Jean-Christophe Mabire. « Somalie, l'interminable crise.» Hérodote. N° 111, 4e trimestre 2008, p. 74.

في هذا السياق جاء تدخل القوات الأمريكية سنة 1992، لحماية قوافل إغاثة المتضررين من المجاعة والحرب الأهلية التي عرفها الصومال، حيث هناك ما يبررها بالنظر إلى المصالح الأمريكية البحتة والمتعلقة بالدرجة الأولى بقرب الانتخابات الرئاسية الأمريكية. فمن المحللين من يعتقد أن تخوف إدارة جورج بوش الأب من توظيف الديمقراطيين لهذه الورقة في الانتخابات الرئاسية لسنة 1992، دفع بالإدارة الأمريكية تحت ضغط الرأي العام ووسائل الإعلام إلى اتخاذ قرار التدخل.[99] عرفت العملية في البداية نجاحا ملحوظا، ولكن بمجرد أن بدأت الولايات المتحدة محاولاتها لاستبعاد بعض الفصائل من عملية التسوية التي كانت تحضر لها – وبالتالي تجاهل التوازنات العشائرية

[99] Peter .J. Schraeder. « La présence américaine dans la Corne après la fin de la guerre froide: ruptures et permanences.» **Politique Africaine**. N° 50, 1993, pp. 67-68.

القائمة في المجتمع الصومالي– واجهت معارضة شديدة من قبل الذين باتوا يسمون بأمراء الحرب والذين اعتبروا مصالحهم ستتضرر من جراء هذه التسوية. فوجدت القوات الأمريكية نفسها في مواجهة أهم فصيل معارض في ذلك الحين بقيادة الجنرال "فرح عيديد". وكانت أولى القرارات التي اتخذها الرئيس "بيل كلينتون" بعد مقتل 18 من الجنود الأمريكيين في مقديشو هو سحب قواته من الصومال.

أصبحت الولايات المتحدة في إطار حربها على الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، تنظر إلى الصومال على أنه مصدر خطر بحكم إيوائه لجماعات إسلامية لا تخفي عدائها الصريح للسياسة الأمريكية في العالم وفي المنطقة. في تصريحات كثيرة لمسؤولين أمريكيين أو حتى في استراتيجية الأمن القومي الأمريكية لسنة 2002 – كما سبق وأن أشرنا إليه سابقا – كانت عبارة الدول الفاشلة ملازمة دائما لخطر الإرهاب في إطار معادلة تقضي بأن الإرهاب الدولي يستفيد من هشاشة الأوضاع في الدول الفاشلة وعجزها عن بسط هيمنتها على أراضيها وعلى حركة التنقل عبر حدودها، وبالتالي يتخذها قواعد لانطلاقه نحو استهداف المصالح الأمريكية في العالم. هذا ما جعل الولايات المتحدة تعتبر الصومال –وبخاصة بعد تمكن اتحاد المحاكم الإسلامية من السيطرة على الأوضاع فيه –محطة رئيسية في حربها على الإرهاب، وبالرغم من أن الحركة أثبتت رغم كل النقائص التي تشوبها، أنها قادرة على فرض الأمن وإعادة بعض الاستقرار إلى المناطق التي تسيطر عليها. وليس أدل على ذلك مواجهتها ظاهرة انتشار القرصنة على سواحل الصومال والحد من آثارها، وهو ما كان سيخدم في الأخير مصالح الولايات المتحدة واستقرار المنطقة.

يعتقد "هرمان كوهين" Herman Cohen في هذا الإطار، – رغم انطلاقه من فرضية أن الإسلاميين في الصومال يمثلون تهديدا للولايات المتحدة، وأن منهم من ورد اسمه على القائمة الأمريكية للإرهاب مثل الشيخ حسن طاهر عويس أحد مؤسسي اتحاد المحاكم–، " *بأن وصول اتحاد المحاكم إلى سدة الحكم لا يعني شرا مطلقا للولايات المتحدة، بل يحتوي على أبعاد إيجابية منها أن شريف الشيخ أحمد رئيس اتحاد المحاكم –والذي أصبح بعد غزو إثيوبيا للصومال رئيسا مؤقتا للبلاد–وطبقا لمواقفه تجاه الولايات*

المتحدة يعتبر شخصية معتدلة. فضلا عن أن الثقافة السياسية لتلك الحركة التي تقوم على مكونات إسلامية وقبلية، تتسم بالبرغماتية، وهو ما يسهل مهمة الولايات المتحدة في التفاوض معها."[100] كما أن حالة الاستقرار التي فرضتها الحركة في المناطق التي تسيطر عليها يمكن أن تؤدي إلى استقرار الوضع الأمني في كافة أرجاء الصومال. إلا أن الولايات المتحدة مع ذلك سعت إلى الإطاحة بها، من خلال دفع إثيوبيا إلى غزو الصومال والإطاحة بحكومة المحاكم الإسلامية.

وعليه فان اعتبار الولايات المتحدة الدول الفاشلة تشكل تهديدا لأمنها، لم يمنعها من المشاركة والتآمر من أجل تقويض سيادة البعض منها. حيث لم تتردد في الإقدام على زعزعة الاستقرار في الصومال من خلال دعم بعض أمراء الحرب في البداية والتعامل معهم على حساب إحياء دور الدولة المركزية.**(101)** ثم تشجيع القوات الإثيوبية في مرحلة ثانية على الإطاحة بحكومة المحاكم الإسلامية، بالرغم من نجاح هذه الأخيرة في تحقيق لحظة نادرة من الهدوء النسبي لأول مرة منذ سقوط نظام "سياد بري". [102]

يبدو أن مصلحة الولايات المتحدة أصبحت تنصب أكثر في اتجاه استمرار واقع التفتت والتجزئة وغياب الدولة. هذا ما يتيح لها المزيد من مبررات التدخل في شؤون المنطقة، وتجاوز اعتبارات السيادة الوطنية وتفضيل القيام بتلك المهمة عبر وكلاء محليين يوفرون الفرصة للاستفادة من ثروات هذا البلد. سواء تم الأمر تحت مظلة الحرب العالمية على الإرهاب والتنظيمات الأصولية الصومالية المتحالفة مع تنظيم القاعدة، أو عبر الدول الحليفة، خاصة إثيوبيا وكينيا وجيبوتي، بما يصب في مصلحة هذه القوى الإقليمية.

---

[100] Herman J. Cohen. «In Sub-Saharan Africa, Security Is Overtaking Development as Washington's Top Policy Priority. » **American Foreign Policy Interests**. 30, 2008, p. 93.

[101]– طالع حول هذا الموضوع:

Kenneth J. Menkhaus. «Somalia and Somaliland Terrorism, Political Islam, and State Collapse.», in: Robert I. Rotberg (Ed). «**Battling Terrorism in the Horn of Africa.** » Washington, D.C. Brookings Institution Press, 2005, p.25

[102] Noëmi Ral. « La stratégie américaine dans la Corne de l'Afrique après le 11 septembre : Incohérences et controverses. » Vol. 8, no. 8 (5 novembre 2007) Disponible à l'adresse: http://www.ieim.uqam.ca/IMG/pdf/Corne_d_Afrique_final.pdf

خاتمة:

لا يمكن إرجاع حالة الهشاشة التي يعاني منها الصومال منذ استقلاله، إلى تفكك وانهيار الدولة بمفرده. بل يمكن إرجاعه أيضا وبشكل لا لبس فيه إلى سلسلة التدخلات الخارجية، كما تؤكده المعطيات السالفة الذكر. بداية من الاستعمار الأوروبي الذي مزق جغرافيا البلاد وبنيته الاجتماعية، إلى توازنات الحرب الباردة ولعبة الأحلاف التي سمحت لنظام فاشل وفاسد في الاستمرار في السلطة بطريقة غير شرعية، ثم التدخلات المختلفة التي تزامنت مع نهاية الحرب الباردة ونشوب الحرب الأهلية عقب سقوط نظام سياد بري، وفي الأخير تداعيات الحرب العالمية على الإرهاب واعتبار القوى الكبرى الصومال قاعدة للإرهاب الدولي. كل هذه المراحل ألقت بظلالها الواحدة تلو الأخرى على واقع الدولة في الصومال وأثرت عليها سلبا. إلى درجة صار هناك إجماع واسع بين أعضاء المجتمع الدولي مفاده بأن انقسام الشعب في الصومال وتشتته إلى عشائر يجعل منه شعبا عاجزا على قيادة دولته بمفرده.

الهدف من وراء التشكيك في جدوى بقاء الدولة الصومالية واستخدام عبارة "الدولة الفاشلة"[(103)]، هو توظيفهما كأداة في الحرب النفسية التي تهدف إلى خلق انطباع بأن الدول التي تعاني من نفس الأوضاع قد فشلت، وبالتالي تحتاج إلى نوع من التدخل العسكري أو التدخل العسكري تحت غطاء إنساني، حتى يتم إنقاذها. وعليه فإن خطورة هذا الشكل من الأطروحات، تكمن في البداية في درجة تحريفها للواقع الدولي والظروف الحقيقية التي تجعل من الدول الإفريقية دولا فاشلة أو منهارة. والخطر الآخر يكمن في تبنيها المطلق والعفوي من طرف الدول الكبرى التي باتت تعتبر نفسها منذ نهاية الحرب الباردة، الضامن الوحيد للاستقرار والوصي على الأمن في ربوع العالم.

(103) -Afyare Abdi Elmi. «Somalia: Manifestation of stealth trusteeship» Available in: http://pambazuka.org/en/category/features/72335 , 2011-04-07, Issue 524, (تم تصفحه في 08 فبراير 2012)

يجب النظر إلى مفهوم الدولة الفاشلة في سياق فترة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، حيث بات ينظر إلى الدولة في إفريقيا من زاوية جديدة هي "الحرب على الإرهاب"، بعد أن كانت معظم الدول الإفريقية تقاس أثناء الحرب الباردة على أساس علاقتها مع الدول الكبرى في إطار المواجهة بين المعسكرين المتصارعين. أصبحت الدول التي توصف بأنها دول فاشلة تمثل خطرا على المصالح الأمنية الغربية. وانطلاقا من الدواعي الأمنية، باتت هذه الدول تستمد أهميتها أساسا ليس من الانشغال والتخوف من عدم قدرة بعض الدول على توفير الأمن لمواطنيها، وتوفير الرعاية الاجتماعية وحقوق الإنسان، ولكن حرص الدول الكبرى ينبع أساسا من رغبتها في ردع ومكافحة التهديدات التي قد يتعرض لها مواطنوها ومؤسساتها.

لقد أدت الحاجة إلى مكافحة الإرهاب، إلى تفضيل التعامل مع بعض الأنظمة وتمكينها من الحماية والقدرات. كما أدى مفهوم الدولة الفاشلة إلى وجود اتجاه لدى الدول الكبرى نحو دعم هذه الدول وتعزيز قدراتها، بغض النظر عن أن هذا الدعم يوجه في أحيان كثيرة نحو أنظمة إفريقية تنهج سياسات تعسفية وقسرية ضد شعوبها. على الرغم من أن الأمن هو شرط لا غنى عنه لبسط الاستقرار وتحقيق التنمية، إلا أن الجهود الخارجية التي أخذت على عاتقها تعزيز قدرات بعض الأنظمة في المنطقة صارت تصب في غير صالح الأهداف المعلن عنها منذ البداية. حيث تجاهلت طبيعة هذه الأنظمة القسرية أو الفاسدة، وقللت من احتمال تحولها إلى أنظمة ديمقراطية وشرعية. هذا الوضع يذكر بالفترات التاريخية الماضية حيث عملت القوى الغربية على تعزيز قدرات بعض بلدان العالم الثالث بدعوى محاصرة الخطر الأمني في ذلك الحين والمتمثل في التمدد الشيوعي. هذه السياسة كانت وراء سلسلة من المشاكل الخطيرة: صعود حكومات قمعية إلى السلطة، انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، عدم الاستقرار وفي الأخير تناست أن مثل هذه السياسات كانت السبب المباشر لظهور الدول الفاشلة.

كان بالإمكان اعتبار ما يقوله راتنر أو هيلمان أو جونسون منطقيا وصحيحا، ولكن في حالة واحدة هي لو أن الدول الاستعمارية السابقة والدول الغربية اليوم وفي أثناء الحرب الباردة تركت هذه الدول في سلام ولم تتدخل في كل صغيرة وكبيرة تخص

شؤونها الداخلية، إلا أن الواقع عكس ذلك تماما. لا يمكن لأحد أن ينكر أن تلك التدخلات أثرت سلبا على مسار نمو واستقلال الدول التي افتكت حريتها من الاستعمار. بل أن بذور الفشل والتبعية ثم الانهيار في الأخير، كانت موجودة منذ البداية وقبل استقلال هذه الدول. لقد كان للدول الاستعمارية الدور الكبير في العمل على إبقاء هذه الدول في حالة تبعية مستمرة.

إن هذا الشكل من الطرح الذي يستغل موضوع هشاشة الدولة في افريقيا، جاء في السنوات الأخيرة ليجهز على ما تبقى من مظاهر وجود الدولة الإفريقية المغلوبة على أمرها. ذلك أن تشكيك بعض الباحثين البارزين ومثلهم بعض المسؤولين والسياسيين في الدول الغربية بشكل متزايد وبالأخص منذ انقضاء الحرب الباردة، يمثل مرحلة جديدة في مسار التدخل الغربي في شؤون الدول الإفريقية التي تعاني الأزمات تلو الأخرى. كانت **المرحلة الأولى** من هذا التدخل تتم من خلال التعامل مع أنظمة عميلة في المنطقة وتقديم الدعم لها، وغض الطرف عن مساوئها وسجلاتها السوداء فيما يتعلق بحقوق الإنسان والفساد بكل مستوياته، أو من خلال التآمر للإطاحة بتلك التي لا تسير في فلكها، سواء أثناء أو بعد الحرب الباردة. أما **المرحلة الثانية**، فجاءت في شكل وصفات قدمت عن طريق المؤسسات المالية الدولية التي باتت تقايض من خلالها المساعدات مقابل " إصلاحات" سياسية واقتصادية. من الواضح أن الدول الغربية أرادت من خلال هذه المؤسسات –والنتائج الكارثية التي خلفتها في الدول الإفريقية –أن تثبت للعالم عجز هذه الدول عن القيام بدورها واحترام مسؤولياتها تجاه شعوبها. وكأنها لم تكن على دراية وتجهل منذ البداية أن هذه الأنظمة هي في الأصل فاشلة. ثم جاءت **المرحلة_الأخيرة**، والتي ظهرت فيها كما سبق وأن أشرنا له من خلال هذا البحث مفاهيم الدولة الفاشلة أو المنهارة أو حتى الضعيفة. وفي الواقع لم تكن تلك إلا مقدمة لما هو أكثر خطورة منها وهو فكرة الوصاية التي تم إحياؤها من جديد. ودائما "من أجل مساعدة الشعوب الإفريقية وحمايتها ليس إلا.

يجب التذكير في الأخير، أن الاهتمام الغربي الملفت بموضوع الدول الفاشلة في إفريقيا مباشرة بعد نهاية الحرب الباردة، يدفع إلى الاعتقاد بأن دول المنطقة باتت على جدول اهتمامات الدول الكبرى. ذلك أن الادعاء باحتواء الخطر المنبعث من هذه الدول

واتخاذ الإرهاب الدولي أراضيها ممرا لاستهداف مصالحها يعد مبررا قويا يخفي تسارع الدول الكبرى لإعادة رسم خريطة القارة مجددا في شكل مناطق نفوذ جديدة. هذه المناطق ترسم على ضوء تواجد هذه القوى على الأرض ومختلف المصالح التي تسعى إلى حمايتها.

كما أن مصطلح الدول الفاشلة جاء في هذه الفترة بالذات، متزامنا وملازما لموجة التنافس الشديدة التي بدأت تطبع العلاقات بين الدول الكبرى، وحتى القوى الاقتصادية الصاعدة التي باتت تنافسها بشكل جدي. وبالتالي فالمصطلح هو في الواقع يشكل الوجه الآخر لما يمكن تسميته بالاستعمار الجديد، الذي يتخذ من الرغبة في الاستحواذ على الأسواق الجديدة وضمان مصادر دائمة للموارد الطبيعية هدفا أسمى له.

المراجع:

Books :

- Chomsky (Noam), **«Failed States: The Abuse of Power and the Assault on Democracy, American Empire Project»,** Henry Holt and Company USA, 2007.

-Crawford (James), **«The Creation of States in International Law**.», Oxford University Press, Incorporated, 2007.

- Griffiths (Martin), O'Callaghan (Terry) and Roach (Steven C.), **«International relations, the Key Concepts. »**. Second Edition, Routledge, London 2008.

– Jackson (Robert), **«Quasi-States: Sovereignty, international relations and the third world.»,** Cambridge, Cambridge University Press, 1990.

- Jackson (Robert) and Sorensen (George). **«Introduction to International Relations, theories and approaches.»,** Oxford University Press, fourth edition, New York, 2010.

- Lyons (Terrence) and Samatar (Ahmed I.), «**Somalia: State Collapse, Multilateral Intervention and Strategies for Political Reconstruction»** Washington D.C.: Brookings, 1995

- Neyire (Akpinarli), **«The Fragility of Failed State' Paradigm: a different international law perception of the absence of effective government.»**, Netherlands, Brill, 2009.

- Wiseman (John), **«Democracy in Black Africa: survival and revival. »**, Paragon House Publishers, New York 1990.

– Woodward (Peter), «**US foreign policy and the Horn of Africa.** », Ashgate Publishing Limited. England, 2006.

- Zartman.(William) (ed.) «**Collapsed states: The disintegration and restoration of legitimate authority**.» Lynne Rienner Press, Boulder, 1995, p. 5.

Review

- Abrahamsen (Rita), «A Breeding Ground for Terrorists? Africa & Britain's 'War on Terrorism'».**Review of African Political Economy**, Vol. 31, nº 102, 2004, pp. 677-684-

- Akokpari (John K.), «Globalisation and the Challenges for the African State.», **Nordic Journal of African Studies.** Vol 10, N° 2, 2001, p. 195.

- Albright (Madeleine K), «Yes, there is a reason to be in Somalia», **New York Times**, August 10, 1993, A19.

- Bilgin (Pinar) and Morton (Adam David), «Historicizing Representations of 'Failed States': Beyond the Cold War Annexation of the Social Sciences? » **Third World Quarterly**, Vol. 23, No. 1., 2002, p. 66.

- Bratton (Michael), «Beyond the State: civil society and associational life in Africa. » **World Politics.** Vol 41, issue 3, April 1989, p. 409—

- Call (Charles T.), «The Fallacy of the 'Failed State'» ,**Third World Quarterly**. Vol. 29, No. 8, 2008, p. 1493.

- Cohen (Herman J.), «In Sub-Saharan Africa, Security Is Overtaking Development as Washington's Top Policy Priority .» **American Foreign Policy Interests**. 30, 2008, p. 93.

- Eizenstat (Stuart E), Porter, Edward (John), Weinstein, Jeremy M. «Rebuilding Weak States. » **Foreign Affairs**, Jan/Feb 2005, Vol. 84, Issue 1, pp. 134-137
- Gaulme (François), « États Faillis », « États Fragiles»: Concepts Jumelés d'une Nouvelle Réflexion Mondiale.», **Politique étrangère**, Printemps , 2011/1, p. 23.
- Goldsmith (Arthur. A), «Foreign aid and statehood in Africa. » **International Organization**, 55, 1, winter 2001, P.P. 123-148.
- Gruffydd (Branwen Jones), «The Global Political Economy of Social Crisis: Towards a Critique of the "Failed State" Ideology. », **Review of International Political Economy**, Volume 15, Issue 2, 2008, p. 180.
- Helman (Gerald B.) & Ratner (Steven R.), «Saving Failed States», **Foreign Policy**, N°. 89, Winter 1992-93.
-Johnson (Paul), «Colonialism's Back-and Not a Moment Too Soon. », **New York Times**, April 18, 1993, p. 22.
- Mabire (Jean-Christophe), « Somalie, l'interminable crise.» **Hérodote**, N°111, Editions La Découverte, 4e trimestre 2003, p. 59.
- Ruth (Gordon), «Saving Failed States: Sometimes a Neo-colonialist Notion. », **American University International Law Review**, Vol 12, no. 6, 1997, p. 920.–
Samaan (Jean-Loup), « États en faillite : un concept clé pour la sécurité internationale ? ». **Défense & Sécurité Internationale**. N°14, Avril 2006, p. 24.
- Schraeder (Peter J.), «The Horn of Africa: US Foreign Policy in an Altered Cold War Environment. », **Middle East Journal**, Vol. 46, No. 4, autumn, 1992, p. 575.
- Schraeder (Peter .J.), «The End of the Cold War and US Foreign Policy toward the Horn of Africa in the Immediate Post-Siyaad and Post-Mengistu Era», **Northeast African Studies**, Vol. 1, No. 1. 1994, pp. 91-119.
- Schraeder, (Peter .J.), «La présence américaine dans la Corne après la fin de la guerre froide: ruptures et permanences.» **Politique Africaine**. N° 50, 1993, pp. 67-68.
- Stohl (Rachel) and Stohl (Michael), «Failing the Failed, the Bush Administration and Failed States**.». Harvard International Review**. Winter 2008, p. 57.
- Véron (Jean-Bernard), «La Somalie: Cas d'École des États Dits «Faillis».», **Politique Étrangère**. 2011/1 - Printemps,P. 45.